

جامعة آل البيت

كلية إدارة المال والأعمال

قسم المحاسبة

أثر الحاكمية المؤسسية على الربحية : دراسة حالة الشركات العائلية المدرجة في بورصة عمان للأوراق المالية

Impact of Corporate Governance on Profitability: A Case study of Family Companies listed on the Amman Stock Exchange

إعداد

ناهد محمد سالم الشرعة

إشراف

الدكتور محمد مفلح الحدب

قدمت هذه الرسالة استكمالا لمتطلبات الحصول على درجة الماجستير في المحاسبة

عمادة الدراسات العليا

جامعة آل البيت

2017

التفويض

أنا الطالبة ناهد محمد سالم الشرعة أفوض جامعة آل البيت بتزويد نسخ من رسالتي إلى المكتبات أو المؤسسات أو الهيئات أو الأشخاص عند طلبهم حسب التعليمات النافذة في الجامعة.

التوقيع :.........................

التاريخ :   /   /2017

إقرار والتزام بقوانين جامعة آل البيت وأنظمتها وتعليماتها

أنا الطالبة : ناهد محمد سالم الشرعة　　　　الرقم الجامعي :1220504008

التخصص : محاسبة　　　　الكلية:إدارة المال والأعمال

أعلن بأنني قد التزمت بقوانين جامعة آل البيت وأنظمتها وتعليماتها وقراراتها السارية المفعول المتعلقة بإعداد رسائل الماجستير والدكتوراة عندما قمت شخصيا بإعداد رسالتي بعنوان :

أثر الحاكمية المؤسسية على الربحية : دراسة حالة الشركات العائلية المدرجة في بورصة عمان للأوراق المالية

وذلك بما ينسجم مع الأمانة العلمية المتعارف عليها في كتابة الرسائل والأطاريح العلمية، كما أنني أعلن بأن رسالتي هذه غير منقولة أو مستلة من رسائل أو أطاريح أو كتب أو أبحاث أو أي منشورات علمية تم نشرها أو تخزينها في أي وسيلة إعلامية، وتأسيسا على ما تقدم فإنني أتحمل المسؤولية بأنواعها كافة فيما لو تبين غير ذلك بما فيه حق مجلس العمداء في جامعة آل البيت بإلغاء قرار منحي الدرجة العلمية التي حصلت عليها وسحب شهادة التخرج مني بعد صدورها دون أن يكون لي أي حق في التظلم أو الإعتراض أو الطعن بأي صورة كانت في القرار الصادر عن مجلس العمداء بهذا الصدد .

توقيع الطالب : ....　　　　التاريخ :　/　/ 2017

قرار لجنة المناقشة

نوقشت هذه الرسالة :

أثر الحاكمية المؤسسية على الربحية : دراسة حالة الشركات العائلية المدرجة في بورصة عمان للأوراق المالية

وأجيزت بتاريخ / / 2017

أعضاء لجنة المناقشة	التوقيع
الدكتور محمد مفلح الحدب (مشرفاً ورئيساً)	
الدكتور سيف شبيل (عضوا)	
الدكتور زياد عبد الحليم الذيبة (عضوا / مناقشا خارجيا)	
الدكتور نوفان العليمات (عضوا)	

الشكر والتقدير

قال تعالى ((والله أخرجكم من بطون أمهاتكم لا تعلمون شيئا وجعل لكم السمع والأبصار والأفئدة لعلكم تشكرون)) صدق الله العظيم (سورة النحل : الآية : 87) .

أتقدم بجزيل الشكر والعرفان لأستاذي الفاضل المشرف **الدكتور محمد مفلح الحدب** ، الذي كان له الفضل الكبير في إتمام هذه الدراسة .

كما أشكر أعضاء لجنة المناقشة الكرام الذين ساهموا بإغناء هذه الدراسة لما قدموه من توجيهات وتعديلات .

وفي الختام أشكر كل من مد لي يد العون والمساعدة .

الإهداء

إلى من كانوا سر مثابرتي ونجاحي " **أبي وأمي أطال الله في عمرهما** "

إلى رفيق دربي الذي كان سندا لي طيلة فترة دراستي، إلى من تحمل من أجلي" **زوجي الغالي رافع** "

إلى من رزقني الله بهم أبنائي وفلذات كبدي " **حامد ، رنيم** " واعتذر عن كل دقيقة تقصير.

إلى إخوتي وأخواتي الأعزاء.

قائمة المحتويات

قائمة الجداول

قائمة الاختصارات

Abbreviation	Intended	الترجمة
Organization for Economic Co-operation and Development	OECD	منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية
Return On Assets	ROA	العائد على الأصول
Return On Equity	ROE	العائد على حقوق الملكية
Statically Package for the Social Science	SPSS	الرزمة الإحصائية للعلوم الاجتماعية
Center for International Private Enterprise	CIPE	مركز المشروعات الدولية الخاصة

أثر الحاكمية المؤسسية على الربحية : دراسة حالة الشركات العائلية المدرجة في بورصة عمان للأوراق المالية

إعداد الطالبة

ناهد محمد سالم الشرعة

المشرف

الدكتور محمد مفلح الحدب

ملخص

هدفت هذه الدراسة إلى التعرف على أثر الحاكمية المؤسسية على الربحية، وتمثل مجتمع الدراسة بالشركات الصناعية والخدمية المدرجة في بورصة عمان للأوراق المالية تمثلت بـ (103) شركة، وتم اختيار الشركات المستمرة والتي تتوفر بياناتها المالية وتكون فيها النسب العائلية 5 % فأكثر خلال فترة الدراسة كعينة للدراسة تمثلت بـ (78) شركة مدرجة في بورصة عمان للأوراق المالية ، ولتحقيق أهداف الدراسة قامت الباحثة بالإعتماد على المنهج الوصفي التحليلي.

وقد أظهرت نتائج الدراسة عدم وجود أثر ذو دلالة إحصائية للحاكمية المؤسسية متمثلة بكل من (نسبة الأعضاء غير التنفيذيين المستقلين، عدد مرات اجتماع مجلس الإدارة، و حجم مجلس الإدارة) على الربحية المقاسة بالعائد على الأصول، ووجود أثر (لمتغير الفصل بين منصبي رئيس مجلس الإدارة والمدير العام)على الربحية المقاسة بالعائد على الأصول، وعدم وجود أثر ذو دلالة إحصائية للحاكمية المؤسسية متمثلة بكل من (الفصل بين منصبي رئيس مجلس الإدارة والمدير العام، نسبة الأعضاء غير التنفيذيين المستقلين، عدد مرات اجتماع مجلس الإدارة، وحجم مجلس الإدارة) على الربحية المقاسة بالعائد على حقوق الملكية في الشركات العائلية المدرجة في بورصة عمان للأوراق المالية .

وأوصت الدراسة بتشديد الرقابة على الشركات العائلية من قبل الجهات المختصة مثل هيئة الأوراق المالية ومراقب الشركات، وذلك لعدم تطبيقها لقواعد الحاكمية المؤسسية، كما توصي بضرورة الفصل بين منصبي رئيس مجلس الإدارة والمدير العام في الشركات العائلية الأردنية.

الكلمات المفتاحية : الحاكمية المؤسسية، الربحية، الشركات العائلية .

Impact of Corporate Governance on Profitability: A Case study of Family Companies listed on the Amman Stock Exchange

Done by

Nahed Mohammed Salem Al Sharaa

Supervisor

Dr. Mohammed MuflehAlhadab

Abstract

The study was aimed at identifying the impact of corporate governance on profitability. The study society represented the industrial and service companies listed on the Amman Stock Exchange consisted of (103)company , The companies were selected and their financial data were available and Family ratios were 5% or more during the study period, The study sample consisted of (78) companies listed on the Amman Stock Exchange ,In order to achieve the objectives of the study, the researcher relied on the descriptive analytical approach.

The results of the study showed that there is no statistically significant impact for the corporate governance represented by the (percentage of non-executive members, the number of times the board meeting, and the size of the board of directors) on the profitability measured by the return on assets ,And there is an impact for separation between the positions of the Chairman of the Board of Directors and the General Manageron the profitability measured by the return on assets, and there is no statistically significant impact for the corporate governance represented by the (separation between the positions of the Chairman of the Board of Directors and the General Manager, the percentage of independent non-executive members, number of meetings of the Board of Directors and the size of the Board) on the profitability measured by the return on equity in familycompanies listed on the Amman Stock Exchange.

The study recommended tightening the control of family companies by the competent authorities such as the Securities Commission and the Companies Controller, because they do not apply the rules of corporate governance. It also recommends separating the positions of the Chairman of the Board of Directors and the General Manager of Jordanian Family Companies.

Keywords: corporate governance, profitability, familycompanies

الفصل الأول

الإطار العام للدراسة

1.1 المقدمة

2.1 مشكلة الدراسة

3.1 أسئلة الدراسة

4.1 أهمية الدراسة

5.1 أهداف الدراسة

6.1 فرضيات الدراسة

7.1 حدود الدراسة

8.1 نماذج الدراسة

9.1 مصطلحات الدراسة

الفصل الأول

الإطار العام للدراسة

1.1 المقدمة :

أدت حالة عدم الاستقرار التي تعرضت لها عدد من الشركات العالمية في الفترة الأخيرة إلى ضرورة إيجاد ضوابط وأعراف ومبادئ أخلاقية ومهنية تعزز الثقة والمصداقية في المعلومات الواردة في القوائم المالية والتي يحتاجها عدد من الأطراف ذات العلاقة. حيث تزايد الإهتمام بمفهوم الحاكمية المؤسسية في العديد من دول العالم المتقدمة والنامية ، وخاصة بعد الإنهيارات الإقتصادية والأزمات المالية التي شهدها الإقتصاد العالمي في التسعينات من القرن الماضي، حيث تعتبر الحاكمية المؤسسية من مقومات الإدارة الناجحة ووسيلة يتم التحقق من خلالها من دقة وحسن أداء الشركات الأمر الذي يؤدي إلى ضمان تحقيق الأهداف المنشودة.وقد أشار Dellaportas et al) (2005, إلى أن حاكمية الشركات تعني المراقبة الداخلية و الخارجية المصممة لحل خلافات حملة الأسهم مع المدراء والتي تنتج بسبب الفصل بين المالكين و الإدارة.

ويعتبر الأردن من دول العالم النامية الذي يتأثر بالمتغيرات المختلفة كالأوضاع الإقتصادية والسياسية التي تؤثر عليه شأنه شأن أي بلد آخر، ومن الممكن أن تؤثر هذه العوامل على الوضع الإقتصادي فيه وأداء الشركات وحتى تطبيق الأنظمة الداعمة للرقابة . إلا أن الجهود قد تضافرت في الأردن منذ عام 2004 للعمل على تكوين وإنشاء وإخراج أطر حوكمة تعنى بالقطاعات المختلفة ، فأصبحت قواعد الحوكمة في الأردن أمرا مثيرا للاهتمام على صعيد القطاعات المختلفة بشكل عام، وعلى صعيد الشركات المساهمة العامة بشكل خاص، فقامت هيئة الأوراق المالية

بإصدار قواعد حوكمة الشركات في عام 2008 وتم البدء بتطبيقها عام 2009 (هيئة الأوراق المالية، 2008) .

من هنا جاءت هذه الدراسة للبحث في أثر الحاكمية المؤسسية على ربحية الشركات العائلية المدرجة في بورصة عمان للأوراق المالية .

2.1 مشكلة الدراسة:

إن عدم تطبيق الشركات العائلية للحاكمية المؤسسية له انعكاسات سلبية على الربحية، والمنافسة والكفاءة، حيث إن عدم تطبيق الحاكمية قد يعرض هذه الشركات إلى الكثير من الصعوبات والمخاطر المالية نتيجة لوجود الكثير من حالات الغش والتجاوزات في حسابات وقوائم تلك الشركات. قامت الباحثة بدراسة أثر الحاكمية المؤسسية على الربحية، وبالتالي فإن مشكلة الدراسة تتمحور في تحديد أثر الحاكمية المؤسسية على ربحية الشركات العائلية المدرجة في بورصة عمان للأوراق المالية .

3.1 أسئلة الدراسة

تسعى الدراسة للإجابة عن الأسئلة الآتية

السؤال الرئيسي:

هل يوجد أثر ذو دلالة إحصائية للحاكمية المؤسسية على ربحية الشركات العائلية المدرجة في بورصة عمان للأوراق المالية ؟

ويتفرع عن السؤال الرئيسي الأسئلة الفرعية الآتية :

السؤال الفرعي الأول : هل يوجد أثر ذو دلالة إحصائيةللحاكمية المؤسسيةعلى العائد على الأصول للشركات العائليةالمدرجة في بورصة عمان للأوراق المالية ؟

السؤال الفرعي الثاني : هل يوجد أثر ذو دلالة إحصائية للحاكمية المؤسسية على العائد على حقوق الملكية للشركات العائلية المدرجة في بورصة عمان للأوراق المالية ؟

4.1 أهمية الدراسة:

تستمد هذه الدراسة أهميتها من أهمية الحاكمية المؤسسية في عالمنا المعاصر، وما لها من تأثير على الربحية، اذ إن نجاح منظمات الأعمال مرتبط بمدى تحقيقها للأرباح مقارنة مع منافسيها، وتلعب الحاكمية المؤسسية دورا بارزا في هذا الشأن، كما تسهم في التقليل من ممارسات المحاسبة الإبداعية، وكذلك مساعدة المنظمات في زيادة قدرتها على المنافسة مع مثيلاتها في السوق.حيث تعتبر الربحية الهدف الأساسي لجميع المنظمات، كما أنها تقيس كفاءة الإدارة في استخدام الموارد المتاحة لديها، لذلك ينصب جهد الإدارة المالية في المنظمة نحو الاستخدام الأمثل للموارد لتحقيق أفضل عائد ممكن لأصحابها. بالإضافة إلى أهمية قطاع الشركات العائلية التي قامت ولا تزال بدور كبير في التنمية الإقتصادية الوطنية للبلدان النامية، ولم يقل هذا الدور حتى في الدول المتقدمة صناعيا ذات الشركات الضخمة .

إذ تبحث هذه الدراسة في أثرالحاكمية المؤسسية على ربحية الشركات العائلية المدرجة في بورصة عمان للأوراق المالية. والتوصل لنتائج وتوصيات تفيد جميع الأطراف ذات العلاقة .

5.1 أهداف الدراسة

تهدف هذه الدراسة إلى تسليط الضوء على اختبار أثر الحاكمية المؤسسية على ربحية الشركات العائلية الأردنية المدرجة في بورصة عمان للأوراق المالية، ويمكن تلخيص أهم أهداف الدراسة فيما يلي :

1- التعرف على أهمية الحاكمية المؤسسية في الشركات العائلية المدرجة في بورصة عمان للأوراق المالية .

2 - تحديد أثر الحاكمية المؤسسية على ربحية الشركات العائلية المدرجة في بورصة عمان للأوراق المالية .

3- الخروج بنتائج وتوصيات مناسبة يمكن تقديمها للأطراف ذات العلاقة .

6.1 فرضيات الدراسة

بالإعتماد على مشكلة الدراسة المطروحة سابقا يمكن صياغة الفرضيات التالية :

الفرضية الرئيسية الأولى :

لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية للحاكمية المؤسسية على ربحية الشركات العائلية المدرجة في بورصة عمان للأوراق المالية .

ويتفرع عنها الفرضيات الفرعية الآتية :

H01: لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية للحاكمية المؤسسية على العائد على الأصول للشركات العائلية المدرجة في بورصة عمان للأوراق المالية.

H02: لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية للحاكمية المؤسسية على العائد على حقوق الملكية للشركات العائلية المدرجة في بورصة عمان للأوراق المالية .

7.1 حدود الدراسة :

تبحث هذه الدراسة في أثر الحاكمية المؤسسية على الربحية، ولم تتناول التأثير على متغيرات أخرى. كما لم يتم استخدام جميع النسب ذات العلاقة بقياس الربحية، إذ تم اختيار بعض النسب شائعة الاستخدام في مجال قياس الربحية، واقتصرت الدراسة على الفترة الممتدة من 2012 إلى 2014.

8.1 نماذج الدراسة :

تم تطوير نموذج الدراسة وذلك من أجل تفسير وفهم العلاقة بين المتغير المستقل (الحاكمية المؤسسية) والمتغير التابع (الربحية)، كما استخدمت الدراسة مجموعة من المتغيرات الضابطة والتي من شأنها ضبط العلاقة بين المتغيرات المستقلة والتابعة وبيانها بصورتها الأقرب للواقع.

نماذج الدراسة :

$P = \alpha + \beta 1(fam\ Dum) + \beta 2(fam\ Dum*TBM) + \beta 3(fam\ Dum*\text{IndepB}) + \beta 4(fam\ Dum*\text{SepB}) + \beta 5(fam\ Dum * \text{SizeB}) + \beta 6\ TBM + \beta 7\text{IndepB} + \beta 8\text{SepB} + \beta 9\text{SizeB} + \beta 10\text{C Size} + \beta 11\ \text{Audit C} + \beta 12\ \text{DEP} + \beta 13\ \text{EQ} + \beta 14\ Industry\ Sector + e$ …………….………….(1)

$ROA = \alpha + \beta 1(fam\ Dum) + \beta 2(fam\ Dum*TBM) + \beta 3(fam\ Dum*\text{Indep B}) + \beta 4(fam\ Dum*\text{Sep B}) + \beta 5(fam\ Dum * \text{Size B}) + \beta 6\ TBM + \beta 7\text{Indep B} + \beta 8\text{SepB} + \beta 9\ \text{Size B} + \beta 10\text{C Size} +$

$\beta 11$Audit C + $\beta 12$ DEP + $\beta 13$ EQ+ $\beta 14$ *Industry Sector* + *e*…………………*(1.1)*

ROE = α +$\beta 1$*(fam Dum)*+ $\beta 2$*(fam Dum*TBM)*+ $\beta 3$*(fam Dum**Indep B*)*+ $\beta 4$*(fam Dum** Sep B*)*+ $\beta 5$*(fam Dum ** Size B *)*+ $\beta 6$*TBM* + $\beta 7$Indep B + $\beta 8$SepB + $\beta 9$ Size B + $\beta 10$C Size + $\beta 11$ Audit C + $\beta 12$ DEP + $\beta 13$ EQ+ $\beta 14$ *Industry Sector* + *e*…………………*(1.2)*

النموذج الاول لقياس أثر الحاكمية المؤسسية على الربحية.

النموذج الثاني لقياس أثر الحاكمية المؤسسية على الربحية مقاسة بالعائد على الاصول.

النموذج الثالث لقياس أثر الحاكمية المؤسسية على الربحية مقاسة بالعائد على حقوق الملكية.

حيث :

P: المتغير التابع : الربحية المعبر عنها بالعائد على الأصول والعائد على حقوق الملكية .

ROA: العائد على الأصول .

ROE: العائد على حقوق الملكية.

TBM: (Total Board meeting) اجتماع مجلس الادارة.

Indep B: (Independence Board Directors) استقلالية اعضاء مجلس الادارة.

SepB: (Separation between the president and Gm.) الفصل بين منصبي الرئيس والمدير العام.

Size B: (Board Directors Size) حجم مجلس الادارة.

Fam dum: متغير الشركات العائلية

CSize: (Company Size) حجم الشركة (متغير ضابط)

Audit C: (Audit Company) شركة التدقيق (متغير ضابط)

DEP: (Debt Ratio) نسبة المديونية (متغير ضابط)

EQ: (Equity Ratio) نسبة الملكية (متغير ضابط)

Industry Sector: قطاع الصناعة (متغير ضابط)

8.1 مصطلحات الدراسة:

– **الحاكمية المؤسسية (Corporate Governance):** هي عبارة عن النظام الذي يتم من خلاله التوجيه وإدارة الشركات، ويحدد من خلاله الحقوق والمسؤوليات بين الأطراف مثل مجلس الإدارة والمساهمين وأصحاب المصالح، كما أنه يحدد قواعد وإجراءات اتخاذ القرارات المتعلقة بشؤون الشركة، وكذلك تحديد الهيكل الذي يتم من خلاله وضع أهداف الشركة وسائل تحقيقها وآليات الرقابة على الأداء (إبراهيم ، 2014) .

– **الربحية (profitability)** :هي عبارة عن العلاقة بين الأرباح المتحققة والإستثمارات التي أسهمت في تحقيق هذه الأرباح، وتعد الربحية هدفا ومقياسا للحكم على الكفاءة على مستوى الوحدة الكلية أو الوحدات الجزئية، وتقاس الربحية إما من خلال العلاقة بين الأرباح والمبيعات، أو من خلال العلاقة بين الأرباح والإستثمارات التي أسهمت في تحقيقها. (القعايدة ،2012)

الشركات العائلية (Family firm): هي الشركات التي تكون نسبة تملك العائلة الواحدة أو مجموعة أشخاص ينتمون لنفس العائلة أو شركة خاصة تمتلك في شركة عامة 5 % أو أكثر من رأس مال الشركة، بالتالي فإننا ننظر فقط إلى نسبة الملكية التي تمثل 5 % أو أكثر. (Samara,2012)

معدل العائد على الأصول ROA)(Return on Assets: يشير إلى مدى فعالية استغلال الإدارة للموارد المتاحة.(Shim and Siegel ,1986)

معدل العائد على حقوق الملكية Return on Equity (ROE) : ويتمثل بعلاقة أرباح الشركة مع إجمالي حقوق ملكيتها، ويمثل نسبة صافي الربح إلى إجمالي حقوق الملكية. (الجبوري ،2016)

نسبة المديونية Total Debt Ratio: وهي تقارن إجمالي المطلوبات (إجمالي الديون) مع الأصول الكلية، و تبين نسبة التمويل الإجمالي المتحصل عليه من الدائنين،حيث يفضل الدائنون رؤية نسبة دين منخفضة لأن هناك احتمال كبير بالخسارة بالنسبة لهم إذا أعلنت الشركة إفلاسها. **(Shim and Siegel ,1986)**

نسبة الملكية Total Equity Ratio : وتعتبر هذه النسبة مكملة لنسبة المديونية إذ تبين ذلك الجزء من الأصول الممولة ذاتيا عن طريق حقوق المساهمين. وعليه فإن اتجاهها يكون معاكسا لاتجاه نسبة المديونية فترتفع بانخفاض نسبة المديونية وتنخفض بارتفاعها .

وتستخدم هذه النسبة في تقييم هيكل رأسمال الشركة فتوضح مدى مساهمة كل من الملاك(التمويل الداخلي)، والمقرضين(التمويل الخارجي) في تكوين هيكل رأس المال Structure Capital . (مطر، 2003)

الفصل الثاني

الإطار النظري والدراسات السابقة

تمهيد

الإطار النظري

1.2 المبحث الأول : الحاكمية المؤسسية

1.1.2 مفهوم الحاكمية المؤسسية

2.1.2 أهمية الحاكمية المؤسسية

3.1.2 أهداف الحاكمية المؤسسية

4.1.2 مبادئ الحاكمية المؤسسية

5.1.2 الأطراف المعنية بتطبيق مفهوم الحاكمية المؤسسية

6.1.2 الإفتقار إلى حاكمية الشركات

7.1.2 الحاكمية في الأردن

8.1.2 القواعد المتعلقة بمجلس إدارة الشركة المساهمة العامة

9.1.2 المحددات الأساسية لتطبيق مفهوم الحاكمية المؤسسية

2.2 المبحث الثاني: الربحية

1.2.2 مفهوم الربحية

2.2.2 نسب الربحية

3.2.2 تحليل الربحية

3.2 المبحث الثالث : الشركات العائلية

1.3.2 تمهيد

2.3.2 مفهوم الشركات العائلية

3.3.2 الشركات العائلية في الأردن

4.3.2 أهمية حاكمية الشركات بالنسبة للشركات العائلية

4.2 المبحث الرابع :الدراسات السابقة

1.4.2 الدراسات باللغة العربية

2.4.2 الدراسات باللغة الأجنبية

3.4.2 ما يميز الدراسة الحالية عن الدراسات السابقة

4.4.2 ملخص الدراسات السابقة

الفصل الثاني

الإطار النظري والدراسات السابقة

تمهيد

يتناول هذا الفصل استعراضا للأطر المختلفة لمفهوم الحاكمية المؤسسية في الشركات، وكذلك بيان مفهوم الربحية، ويتناول لمحة عن الشركات العائلية الأردنية، قد تم تقسيم هذا الفصل إلى أربعة مباحث بحيث يتناول الأول الإطار النظري لموضوع الحاكمية المؤسسية، وخصص المبحث الثاني للحديث عن الربحية أما المبحث الثالث فقد خصص للحديث عن الشركات العائلية، وأخيرا المبحث الرابع فقد خصص لمراجعة أهم الأدبيات والدراسات السابقة حول موضوع الحاكمية المؤسسية والربحية.

1.2 المبحث الأول: الحاكمية المؤسسية

أدت الحوادث التي وقعت خلال العقدين الأخيرين من القرن الماضي إلى إعطاء الأولوية للموضوعات المتعلقة بالحاكمية المؤسسية المتمثلة بالفضائح المالية التي أصابت عددا كبيرا من الشركات العالمية بصفة عامة والأمريكية بصفة خاصة، وما تبعها من أحداث متلاحقة في الأسواق المالية من فساد إداري ومحاسبي فضلا عن ضعف رقابي على الأنشطة المالية المختلفة في المؤسسات المالية وغير المالية، وغير ذلك من الأسباب التي أدت بدورها إلى بروز تساؤلات عديدة حول ضرورة وضع مجموعة من الضوابط الأخلاقية والمبادئ المهنية ومرتكزات كفيلة بحماية حقوق الأطراف المعنية (أصحاب المصالح) (المساهمين، الموردين، الدائنين، المستثمرين، العاملين، المجتمع بصفة عامة)، كل ذلك أسهم في تحديد نطاق هذا المفهوم وإرساء قواعده .(طالب والمشهداني، 2011)

وهذا ما أشار إليه (سليمان، 2006) وبالرغم من ذلك إلا أن تبلور مفهوم الحاكمية المؤسسية وانتشارها ارتبط بظهور المشكلات المالية التي تعرضت لها كبريات الشركات العالمية،

ما تلاه من مطالبات بضرورة وجود مجموعة من الضوابط والأعراف والمبادئ الأخلاقية والمهنية بهدف تحقيق الثقة والمصداقية في المعلومات الواردة بالقوائم المالية .

1.1.2 مفهوم الحاكمية المؤسسية

وتطرق علماء الاقتصاد قديما مثل (ادولف بيرلي وغاردنزمينز 1932) لمفهوم الحاكمية المؤسسية في كتابهما " الشركة الحديثة والملكية الخاصة " الذي يعنى بأداء الشركات الحديثة والاستخدام الفعال فضلا على القضايا المرتبطة بفصل الملكية عن الادارة. إلّا ان المتتبع لجذور هذا الموضوع يجدها تعود إلى فضيحة (Watergate) في الولايات المتحدة الأمريكية، إذ استطاعت الهيئات التشريعية والقانونية الأمريكية تحديد أسبابها في فشل الرقابة المالية في الشركات والإسهامات غير المشروعة المتمثلة بتقديم الرشاوى لبعض المسؤولين الحكوميين وعدم الإفصاح والشفافية في التقارير المالية، مما ساعد في صياغة قانون مكافحة ممارسات الفساد عام 1977 الذي تضمن قواعد خاصة لصياغة ومراجعة نظام الرقابة الداخلية التي كانت نواة لهذا المصطلح بعد أن تعرض عدد كبير من الشركات إلى انهيارات مالية في مجال القروض والادخار.(طالب والمشهداني، 2011)

تعتبر الحاكمية أو الحوكمة (Governance) من المفاهيم الحديثة التي حظيت باهتمامات كبيرة في السنوات الأخيرة عبر استخدامها في تحقيق الجودة والتميزفي الأداء. ومصطلح الحاكمية يعني المصدر أو المرجعية التي يستند اليها في حكم الشركة أو الوحدة أو الكيان، وبحسب البعض فلا يوجد حتى الآن تعريف متفق عليه بين كافة الإقتصاديين والقانونيين والمحللين. كما أنه لم يتم التوصل إلى مرادف محدد لمصطلح Corporate Governance باللغة العربية، ويطلق عليه في بلدنا الأردن بالحاكمية المؤسسية أو (الحكم الرشيد) وفي مصر مثلا يسمى حوكمة الشركات.

كما وتم تعريف الحاكمية المؤسسية وفقا لمنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية OECD بأنها: " القواعد والإجراءات التي تضمن إدارة الشركة بشكل صحيح وفعّال، بما في ذلك التأكد من تصرف المدراء والموظفين بشكل ملائم وفقا للقوانين والممارسات السليمة " . (عصفور،2013)

أما (Williamson ,1999) فقد عرفها على أنها " النظام الذي يقيس مقدرة الشركة على تحقيق أهدافها، ضمن إطار أخلاقي محدد نابع من داخلها باعتبارها هيئة معنوية لها أنظمتها وهياكلها الإدارية، دون الإعتماد على سلطة أي فرد أو نفوذه الشخصي" .

وتصف لجنة كاد بوري(Cadbury Committee) في تقريرها عام 1992م الحاكمية المؤسسة بأنها اقتصاد الدولة الذي يعتمد على كفاءة الشركات ، وأن أداء الإدارات لمسؤولياتها في هذه الشركات يحدد الوضع التنافسي للدولة، وهو جوهر نظام الحاكمية المؤسسية. وتتابع كاد بوري وصفها للحاكمية بالجملة المشهورة " الحاكمية المؤسسية هي نظام بمقتضاه تدار الشركات وتراقب ".(حماد،2005)

وتعرّف شركة التمويل الدولية International Finance Corporateالحاكمية المؤسسية أنها : مجموعة الهياكل التنظيمية والعمليات التي يتم من خلالها توجيه وضبط المؤسسات وتحديد و توزيع الحقوق والواجبات بين المشاركين الرئيسيين في المؤسسة. بمن فيهم المساهمين وأعضاء مجلس الإدارة والمديرين التنفيذيين . مع تحديد قواعد واجراءات اتخاذ القرارات المتعلقة الخاصة بالمؤسسة .(الربيعي وراضي ،2011)

وتأسيسا على ما تقدم فإن الحاكمية المؤسسية هي " مجموعة القواعد والإجراءات والنظم (الإدارية، القانونية، المحاسبية، المالية، الإقتصادية) والتعليمات التي توجّه سلوك الشركة وتحكم العلاقة بين الأطراف المشاركة في النشاط بالشكل الذي يحقق التفاعل بين تلك الممارسات الخاطئة فضلا عن استغلال الموارد بكفاءة وفاعلية من أجل تحقيق أهداف الشركة". (طالب والمشهداني، 2011).

وترى الباحثة من خلال ما تقدم من تعريفات لمفهوم الحاكمية المؤسسية بعدم وجود اتفاق محدد في هذا الموضوع، لكن المعظم أكد على ضرورة تحقيق مصلحة الشركة كوحدة متكاملة، وأن تراعي مصلحة جميع الأطراف، كما ترى الباحثة بأن تعريف منظمة التعاون الإقتصادي والتنمية OECD للحاكمية المؤسسية هو الأفضل وهذا ما ذهب إليه (الحميدي،2011) وكل من (طالب والمشهداني، 2011) كما وضح(سليمان، 2006) بأن عدم وجود اتفاق على تعريف الحاكمية المؤسسية بين الإقتصاديين والقانونيين والمحللين يرجع إلى تداخله في العديد من الأمور التنظيمية والإقتصادية والمالية والإجتماعية للشركات وهو الأمر الذي يؤثر على المجتمع والإقتصاد ككل .

2.1.2 أهمية الحاكمية المؤسسية

اكتسبت الحاكمية المؤسسية أهمية كبيرة برزت أعقاب الإنهيارات الإقتصادية والأزمات المالية التي شهدها العالم في الآونة الأخيرة التي منيت بها العديد من الشركات العالمية بخسائر فادحة خاصة ما حدث بأسواق عدد من دول جنوب شرق آسيا وامريكا اللاتينية نتيجة لحالات الفشل الإداري والتلاعب بالقوائم المالية وتعظيم أرباح تلك الشركات بنسب مبالغ بها فضلا عن السعي وراء تحقيق الربح السريع وعدم الإلتزام بمحددات السلوك المهني والأخلاقي كأعراف سائدة، مما أدى الى حدوث العديد من حالات الإفلاس والعسر المالي لشركات عملاقة تضرر فيها الكثير من المستثمرين وأصحاب رؤوس الأموال .(طالب والمشهداني ،2011)

ولا شك أن احتمالات تعرض الشركات التي لا تطبق قواعد ومبادئ الحوكمة للأزمات والفضائح المالية تزيد بدرجة كبيرة عن الشركات التي تطبق مبادئ وقواعد الحوكمة. (علي وشحاته،2007)

كل هذا استرعى الاهتمام بموضوع الحاكمية المؤسسية وتأكيد أهميته التي برزت آثاره واضحة من خلال تحقيقه للمنافع الآتية :

1- تجنيب الشركات حالات الفشل الإداري والتعرض للإفلاس والتعثر المالي فضلا عن دورها في تعظيم قيمة الشركة في السوق وضمان بقائها ونموها واستمرارها في عالم الأعمال على المستوى الدولي أو الإقليمي أو المحلي أو عند العمل في بيئة تنافسية عالية .

2- تحديد مصير الشركات فضلا عن مصير اقتصاديات الدول في العصر الحالي المسمى بعصر العولمة، لأن قواعد الحاكمية والإلتزام بها أصبحت أداة قوية لخلق سوق تمتاز بالشفافية والإفصاح عن المعلومات المحاسبية من خلال أدوات رقابية فعالة مسلطة على مجالس إدارات الشركات والتزامها بإعادة هيكلة هذه المجالس وتفعيل الدور الذي يلعبه الأعضاء غير التنفيذيين داخل مجلس الإدارة .

3- للحاكمية دور مهم في جذب الاستثمارات سواء الأجنبية منها أم المحلية وتساعد في الحد من هروب رؤوس الأموال وازدياد فرص التمويل فضلا عن إمكانية الحصول على مصادر أرخص مما يزيد من أهمية الحاكمية بشكل خاص بالنسبة للدول النامية .

4- تبرز أهمية الحاكمية من خلال الفصل بين ملكية الشركة والإدارة ومن ثم بين المساهمين وإدارة الشركة وكذلك الفصل بين مسؤوليات مجلس الإدارة ومسؤوليات المديرين التنفيذيين، وهذا الاهتمام نابع من تعارض المصالح بين الملاك والمديرين التنفيذيين بسبب ما يخلفه هذا الفصل من فاعلية تتصل بتحديد الرؤيا الإستراتيجية ومدى توافق احتياجات ومتطلبات مصالح المستثمرين في الشركة المساهمة . (طالب والمشهداني ،2011)

5- محاربة الفساد الداخلي في الشركات وعدم السماح بوجوده والقضاء عليه نهائيا، وضمان تحقيق النزاهة والحيدة والإستقامة لكافة العاملين في الشركة.

6- أداة جيدة تمكن المجتمع من التأكد من حسن إدارة الشركات في المجتمع بأسلوب علمي وعملي يؤدي إلى حماية أموال المساهمين، وتوفير معلومات عادلة وشفافة لكافة الأطراف ذات

العلاقات المرتبطة بالشركات، وفي نفس الوقت توفير أداة جيدة للحكم على أداء مجالس إدارة الشركات ومحاسبتهم .(علي وشحاته ،2007)

ويرى (Dellaportas et al , 2005) أن الحاكمية الجيدة يجب تطبيقها دون خنق تنظيم المشاريع أو الحد من التنافسية ويجب أن يكون لدى الإدارة الحرية من أجل التقدم بالشركة، بوجود إطار من المساءلة الفعالة .

3.1.2 أهداف الحاكمية المؤسسية

الهدف الأساسي من الحاكمية ليس لتقليل كلفة الشركة فحسب، ولكن لخلق التوازن المناسب بين كل المعنيين خاصة حملة الأسهم، مجلس الإدارة، والإدارة، مع الأخذ بالاعتبار مراعاة مصالح حملة الأسهم وحماية اهتمامات بقية المعنيين. وأن الحاكمية الحديثة تراعي الجانب المالي لزيادة قيمة السهم و تحافظ على حقوق و اهتمامات بقية المعنيين. حيث يمكن اعتبار الحاكمية كمقاربة ديناميكية تهتم بالجوانب المالية، الإجتماعية، البيئية، والإقتصادية لكل المعنيين(Rezaee,2009).

وتجدر الإشارة إلى أن الممارسة السليمة للحاكمية المؤسسية ستساعد الشركات في جذب الإستثمارات، وزيادة القدرة التنافسية، وإيجاد الإحتياطيات اللازمة ضد الفساد وسوء الإدارة وتدعم استقرار أسواق المال والأجهزة المصرفية وتحسن الإقتصاد وذلك من خلال :

1- توجيه اقتصاديات الدول ضمن برنامجها الإصلاحي وإعادة الهيكلة والعناية بالجودة وتحقيق العوائد الإقتصادية المجدية والتأثير في أداء الشركات في الأسواق المالية من حيث حجم التداول، وأسعار الأسهم، وزرع الثقة بين الأطراف المتعاملة (بن جمعة، 2006) .

2- تحسين كفاءة استخدام الموارد وتعظيم قيمة الشركة بالأسواق، والقدرة على جذب مصادر التمويل المحلية والعالمية اللازمة للتوسيع والنمو، بحيث يجعلها قادرة على إيجاد فرص عمل جديدة، مع الحرص على تدعيم استقرار الأسواق والأجهزة المصرفية، الأمر الذي يؤدي إلى تحقيق الكفاءة والتنمية الإقتصادية المطلوبة (شوقي،2002) .

3- كبح مخالفات الإدارة المحتملة وضمان التناغم الفعال بين مصالح الإدارة ومصالح المساهمين.

4- تقليل المخاطر المالية والاستثمارية .

5- حماية حقوق المساهمين ومصالحهم من خلال وضع الاستراتيجية الاستثمارية السليمة .

6- تعميق دور أسواق المال في تنمية المدخرات .

7- زيادة الثقة بالاقتصاد الوطني .

8- الحفاظ على السمعة الإقتصادية للشركة من خلال التمسك بالقيم الأخلاقية (أخلاقيات المهنة)،(طالب والمشهداني ،2011)

9- تحقيق المسؤولية الإجتماعية .(قباجة ،2008)

4.1.2 مبادئ الحاكمية المؤسسية

تم وضع مبادئ منظمة التعاون الإقتصادي والتنمية حول الحاكمية المؤسسية، استجابة لدعوة من اجتماع مجلس (OECD) في 27- 28 ابريل عام 1998 لتطوير مجموعة من الإرشادات معايير الحاكمية المؤسسية، وذلك بالإقتران مع الحكومات الوطنية والمنظمات ذات العلاقة والقطاع الخاص.(قباجة،2008)

لقد كان لمنظمة التعاون الإقتصادي والتنمية OECD بالمشاركة مع صندوق النقد والبنك الدوليين والاتحادات المهنية دور بارز في إرساء مجموعة من المبادئ الإرشادية لتكون مرجعيات للإستعانة بها في منظمات الأعمال حول آلية الحاكمية المؤسسية ، ومدى فاعليتها بكل من

الأسواق المتقدمة والنامية . وقد غطت هذه المبادئ التي صدرت عن منظمة OECD عام 1999 تحت عنوان " Principles Of Corporate Governance " خمسة مجالات، إلا أنه في عام 2004 تم تعديل هذه المبادئ وأصبحت تغطي ستة مجالات وكما أشارت إليها OECD من خلال موقعها على الشبكة العالمية الإنترنت .(طالب والمشهداني،2011)

أمّا مبادئ منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية OECD للحاكمية المؤسسية فهي :

1– توافر إطار فعال للحاكمية المؤسسية .

2– مبدأ حماية حقوق المساهمين .

3– مبدأ المعاملة المتساوية للمساهمين .

4– مبدأ دور أصحاب المصلحة .

5– مبدأ الإفصاح والشفافية .

6– مبدأ مسؤوليات مجلس الإدارة .

وفيما يلي شرح مفصل لكل مبدأ من هذه المبادئ :

1- توافر إطار فعال للحاكمية المؤسسية

يؤكد هذا المبدأ على أن يعمل هيكل حاكمية الشركات على رفع مستوى الشفافية وكفاءة الأسواق، وان يتوافق مع دور القانون ويحدد بوضوح تقسيم المسؤوليات بين الهيئات المختلفة المسؤولة عن الإشراف والرقابة والإلتزام بتطبيق القانون .

و أضاف (قباجة ،2008) ولكي يتم ضمان وضع إطار فعال للحاكمية المؤسسية، فمن الضروري وجود أساس قانوني وتنظيمي ومؤسسي فعلا يمكن كافة المشاركين في السوق من الإعتماد عليه في إنشاء علاقاتهم التعاقدية الخاصة، وعادة ما يضم إطار الحاكمية المؤسسية على عناصر تشريعية تنظيمية، وترتيبات للتنظيم الذاتي، والالتزامات الاختيارية ، ممارسات الأعمال التي هي نتاج الظروف الخاصة بالدولة وتاريخها وتقاليدها .

2 - حماية حقوق المساهمين(طالب والمشهداني ،2011)

يضمن هذا المبدأ حماية حقوق المساهمين المتضمنة :

أولا . حقوق المساهمين الأساسية التي ضمت المبادئ الآتية :

أ - الأساليب الآمنة لتسجيل الملكية .

ب - نقل وتحويل ملكية الأسهم .

ج - الحصول على المعلومات الخاصة بالشركة في الوقت المناسب وبصفة منتظمة .

د - المشاركة والتصويت في اجتماعات الجمعية العامة للمساهمين .

هـ - المشاركة في انتخاب أعضاء مجلس الإدارة .

و - المشاركة في أرباح الشركة .

ثانيا . حق المساهمين في المشاركة في اتخاذ القرارات المهمة، وإعلامهم بشكل كافي عن القرارات المتعلقة بالتغييرات الجوهرية في الشركة .

ثالثا . حق المساهمين في المشاركة بفاعلية والتصويت في اجتماعات الجمعية العامة للمساهمين .

رابعا . وجوب الإفصاح عن هيكل رأس المال والترتيبات التي تمكن بعض المساهمين من ممارسة درجة من الرقابة تؤثر على سياسة الشركة بما يتناسب مع نسبة مساهمتهم .

خامسا . الكفاءة والشفافية في قيام السوق بوظائفه في الرقابة على الشركات .

سادسا . ينبغي أن يأخذ المساهمون بما في ذلك المستثمر المؤسسي في الحسبان التكاليف المنافع المترتبة بممارسة حقوقهم في التصويت .

سابعا . أن تتوافر لجميع المساهمين، بما في ذلك المؤسسون، الفرصة لتبادل الإستشارات في الموضوعات المتعلقة بحقوق ملكيتهم المنصوص عليها بالمبادئ التي تتناول الاستثناءات لمنع سوء الاستغلال .

3- المعاملة المتساوية للمساهمين

تتضمن قواعد الحاكمية المؤسسية المساواة في معاملة المساهمين من الفئة ذاتها، بما في ذلك الأقلية والأجانب من المساهمين كما ينبغي أن تتاح لكافة المساهمين فرصة الحصول على تعويض فعلي في حالة انتهاك حقوقهم وشدد هذا المبدأ على الآتي :

أولا- توفير حقوق التصويت المتساوية للمساهمين داخل كل فئة، ولهم الحق في الحصول على معلومات عن حقوق التصويت المرتبطة بكافة فئات الأسهم قبل شراء الأسهم .

ثانيا-أن تخضع التغيرات في حقوق التصويت التي تؤثر سلبا على بعض فئات المساهمين لموافقتهم .

ثالثا- أن يتم التصويت بواسطة الأمناء أو المفوضين بطريقة متفق عليها مع أصحاب الأسهم .

رابعا– أن تسمح الإجراءات المتبعة لعقد اجتماعات الجمعية العامة للمساهمين بالمعاملة المتساوية لكل المساهمين، وعلى الشركة أن تتجنب الصعوبات وارتفاع تكاليف التصويت .

خامسا – منع تداول الأسهم بصورة لا تتسم بالإفصاح والشفافية .

سادسا– على أعضاء مجلس الإدارة والمديرين التنفيذيين الإفصاح عن وجود أية مصالح خاصة بهم قد تتصل بعمليات أو بمسائل تمس الشركة .

4- دور أصحاب المصلحة(حماد،2005)

ينبغي أن يقر الإطار الخاص بالقواعد المنظمة للحاكمية المؤسسية بحقوق أصحاب المصالح كما هي محددة في القانون، ويشجع التعاون الفعال بين الشركات وأصحاب المصالح بالشركة توفير الإستمرارية للشركات السليمة ماليا وتضمن ما يأتي :

أولا– أن يشدد إطار القواعد المنظمة لحاكمية الشركات على ضرورة احترام حقوق أصحاب المصالح التي يحميها القانون .

ثانيا– إتاحة الفرصة لأصحاب المصالح للحصول على تعويض مناسب عن انتهاك حقوقهم .

ثالثا– أن يسمح إطار الحاكمية المؤسسية بوجد آليات لمشاركة أصحاب المصالح وأن تكفل تلك الآليات بدورها تحسين مستويات الأداء .

رابعا– توفير المعلومات لأصحاب المصالح وفرص النفاذ لها بأسلوب دوري وفي التوقيت المناسب.

خامسا– السماح لأصحاب بما فيهم العاملين من الأفراد والجهات التي تمثلهم الإتصال بحرية بمجلس الإدارة للتعبير عن مخاوفهم اتجاه التصرفات غير القانونية والمنافية لأخلاقيات المهنة، بما لا يؤدي إلى المساس بحقوقهم .

سادسا– أن يزود إطار القواعد المنظمة للحاكمية المؤسسية بهيكل فاعل كفء للحماية من الإعسار والتطبيق الفاعل لحقوق الدائنين .

5 – الإفصاح والشفافية (طالب والمشهداني،2011)

يشدد إطار القواعد المنظمة للحاكمية المؤسسية على الإفصاح الدقيق عن كافة البيانات المتعلقة بالأمور المادية للشركة بما في ذلك الموقف المالي والأداء والملكية والرقابة على الشركة متضمنا الآتي :

أولا– ينبغي أن يشمل الإفصاح المعلومات الآتية على سبيل المثال لا الحصر :

أ– النتائج الإستثمارية ونتائج التشغيل الخاصة بالشركة .

ب– مكافآت أعضاء مجلس الإدارة والمديرين التنفيذيين والمعلومات الخاصة بمؤهلاتهم وكيفية اختيارهم ومدى استقلالهم .

ج – المخاطر الجوهرية المتوقعة .

ثانيا– ينبغي أن تعد المعلومات المفصح عنها استنادا إلى معايير محاسبية عالية الجودة وتشمل المعلومات المالية وغير المالية .

ثالثا– إجراء التدقيق السنوي لحسابات الشركة بواسطة مدقق مستقل ومؤهل وذلك بهدف تقديم ضمان خارجي وموضوعي للمجلس والمساهمين يفيد أن القوائم المالية تمثل بالفعل المركز المالي للشركة وأداءها في جميع المجالات المهمة .

رابعا– توفير قنوات نشر المعلومات لتمكين الجهات المستفيدة من الوصول إليها بشكل عادل وبكلفة منخفضة في الوقت المحدد .

خامسا– تعزيز التقارير بما يقدمه الوسطاء والمحللون ووكالات التقدير من مشورة ونصح ذات صلة بقرارات المساهمين .

6 – مسؤوليات مجلس الإدارة.(قباجة ،2008)

ينص المبدأ السادس والأخير على الآتي :

" ينبغي في إطار الحاكمية المؤسسية أن يضمن التوجيه الإرشاد الاستراتيجي للشركة ومحاسبة مجلس الإدارة عن مسؤوليته أمام الشركة والمساهمين ". هناك تباين في هياكل وإجراءات مجلس الإدارة سواء داخل أو فيما بين الدول في منظمة التعاون الإقتصادي والتنمية ويقصد بالمبادئ أن تكون عامة بالدرجة الكافية لتطبيقها على أي هيكل لمجالس الإدارة الذي يعهد إليه بوظائف الحاكمية المؤسسية أو الإشراف على إدارتها . ومع قيامه بتوجيه استراتيجية الشركة فإن مجلس الإدارة مسؤول بصفة رئيسة عن الإشراف على الأداء الإداري والقيام بمسؤولياته في ممارسة حاكمية موضوعية ومستقلة. ومجلس الإدارة ليس خاضعا للمساءلة أمام الشركة ومساهميها فحسب ولكن أيضا عليه واجب العمل لتحقيق ما هو أفضل لمصالحهم، وبالإضافة إلى هذا فإنه يتوقع من مجلس الإدارة أن تأخذ في حسبانها أن تتعامل بشكل عادل مع اهتمامات أصحاب المصالح الآخرين، بما في ذلك مصالح العاملين، والدائنين، والعملاء، والموردين، والمجتمعات المحلية وتعتبر مراعاة المعايير البيئية والإجتماعية ذات صلة في هذا الصدد .

وهناك مجموعة من الإرشادات التي يجب الأخذ بها عند الإلتزام بتطبيق المبدأ السادس المتعلق بمسؤوليات مجلس الإدارة وهي :

أ – على أعضاء مجلس الإدارة أنيعملوا على أساس من المعلومات الكاملة، وبحسن النية مع العناية الواجبة وبما يحقق أفضل مصلحة للشركة والمساهمين .

ب – إذا كانت قرارات مجلس الإدارة ستؤثر في مختلف مجموعات المساهمين بطرق مختلفة، فإن على مجلس الإدارة أن يعامل كافة المساهمين معاملة عادلة .

ج – ينبغي على مجلس الإدارة أن يطبق معايير أخلاقية عالية وينبغي أيضا أن يأخذ في الإعتبار مصالح واهتمامات أصحاب المصالح الآخرين .

5.1.2 الأطراف المعنية بتطبيق مفهوم الحاكمية المؤسسية

هناك أربعة أطراف رئيسية تتأثر وتؤثر في التطبيق السليم لمفهوم ولقواعد حاكمية الشركات، وتحدد إلى درجة كبيرة مدى النجاح أو الفشل في تطبيق هذه القواعد، وهذه الأطراف هي :

1 – المساهمين : وهم من يقومون بتقديم رأس المال للشركة عن طريق ملكيتهم للأسهم وذلك مقابل الحصول على الأرباح المناسبة لاستثماراتهم، وأيضا تعظيم قيمة الشركة على المدى الطويل وهذا يحدد مدى استمرارية الشركة من عدمها. وبالمقابل عدم تحقيق الأرباح المجدية يقلص رغبة المساهمين في زيادة أنشطة الشركة، وقد يغادرونها إلى مشاريع أخرى أجدى نفعا ومردودا (حسين، 2005) .

2– مجلس الإدارة : وهو من يمثلون المساهمين وأيضا الأطراف الأخرى مثل أصحاب المصالح، ومجلس الإدارة يقوم باختيار المديرين التنفيذيين والذين يوكل إليهم سلطة الإدارة اليومية لأعمال الشركة و بالإضافة إلى الرقابة على أدائهم، كما يقوم مجلس الإدارة برسم السياسات العامة للشركة وكيفية المحافظة على حقوق المساهمين .

3– الإدارة : وهي المسؤولة عن الإدارة الفعلية للشركة وتقديم التقارير الخاصة بالأداء إلى مجلس الإدارة، وتعتبر إدارة الشركة هي المسؤولة عن تعظيم أرباح الشركة وزيادة قيمتها بالإضافة إلى مسؤوليتها تجاه الإفصاح والشفافية في المعلومات التي تنشرها للمساهمين .

4– أصحاب المصالح : وهم مجموعة من الأطراف لهم مصالح داخل الشركة مثل الدائنين والموردين والعملاء والعمال والموظفين، ويجب ملاحظة أن هؤلاء الأطراف يكون لديهم مصالح قد تكون متعارضة ومختلفة في بعض الأحيان فالدائنون على سبيل المثال، يهتمون بمقدرة الشركة على السداد، في حين يهتم العمال والموظفين على مقدرة الشركة على الاستمرار. (علي وشحاته،2007)

وتجدر الإشارة إلى أن مفهوم حاكمية الشركات يتأثر بالعلاقات فيما بين الأطراف في نظام الحاكمية، وأصحاب الملكيات الغالبة من الأسهم الذين قد يكونون أفرادا أو عائلات أو كتلة متحالفة أو أية شركات أخرى تعمل من خلال شركة قابضة بما يمكن أن يؤثروا في سلك الشركة .

6.1.2 الافتقار إلى حاكمية الشركات

يؤدي نقص أو فقدان القواعد المنفذة لحاكمية الشركات إلى خلق البيئة المناسبة للنخبة. ويجب ألا ننسى أن النخبة هي التي تتحكم في معظم الأنشطة الاقتصادية في منطقة الشرق الأوسط وشمال افريقيا (الدول النامية). ولذلك فإن حكومات دول المنطقة لا تريد إغضاب أكبر حلفائها، وبالتالي تفتح الباب على مصراعيه أمام ممارسات الفساد والعبث بمقدرات الشركات. إن الحكومات غير الديمقراطية بكل بساطة لا تقبل الخضوع للمراجعة أو المراقبة المستقلة في كل تصرفاتها مع النخبة في مجتمع الأعمال. وتشعر هذه الحكومات بالتهديد لمجرد التفكير بأن الجمهور يراقب أعمالها، ولذلك ترى أن علاقتها مع النخبة ضرورية لبقائها، والعكس بالعكس.(سليمان،2006)

7.1.2 الحاكمية في الأردن

برز تطبيق قواعد حاكمية الشركات المساهمة العامة في الأردن بعد إقرار دليل قواعد حاكمية الشركات المساهمة العامة المدرجة في بورصة عمان ، وذلك في عام 2008 والواجب تطبيقه من بداية عام 2009، وقد تم إنجاز دليل حاكمية الشركات بهدف وضع إطار واضح ينظم العلاقات والإدارة فيها، ويحدد الحقوق والواجبات والمسؤوليات بما يحقق أهداف الشركة وغاياتها ويحفظ حقوق الأطراف ذوي المصالح المرتبطة فيها ، وتستند هذه القواعد إلى عدد من التشريعات التي من أهمها قانون الأوراق المالية والتشريعات الصادرة بمقتضاه ، وقانون الشركات، إضافة إلى المبادئ التي وضعتها منظمة التعاون الإقتصادي والتنمية (OECD). ويتضمن دليل قواعد حاكمية الشركات المساهمة العامة المدرجة في بورصة عمان مجموعة من القواعد الإلزامية (العامة الآمرة) القواعد الإرشادية، وفي عام 2010 قامت هيئة الأوراق المالية بعرض فهرس مفصل لقواعد الحاكمية وذلك لتحديد القواعد الإرشادية والقواعد الإلزامية (العامة والآمرة) ويجب على الشركات التقيد بالقواعد الإلزامية وتحت طائلة المسؤولية ، أما القواعد الإرشادية فيتم تطبيقها من خلال

أسلوب (Comply or Explain)الإلتزام أو تفسير عدم الإلتزام، أي أنه يجب على الشركات الإلتزام بالقواعد الإرشادية أو تفسير عدم الإلتزام في حال عدم الإلتزام بتطبيق أي من هذه القواعد . وكان قد سبق ذلك إصدار البنك المركزي لدليل الحاكمية المؤسسية للبنوك وإصدار هيئة التأمين لتعليمات الحاكمية المؤسسية.(هيئة الأوراق المالية ، 2010)

8.1.2 القواعد المتعلقة بمجلس إدارة الشركة المساهمة العامة

تطرقت مجموعة القواعد المتعلقة بمجلس الإدارة الى عدد من الآليات المتضمنة داخل القواعد، والتي تهدف إلى الوصول إلى نظرة شمولية لتحقيق أهداف الحاكمية في مجلس الإدارة وما يتعلق به من لجان واجتماعات .

1- عدد أعضاء مجلس الإدارة

أوصت قواعد حاكمية الشركات بأن يتولى إدارة الشركة مجلس إدارة لا يقل عدد أعضائه عن خمسة أشخاص ولا يزيد على ثلاثة عشر، وكان قد حدد قانون الشركات الأردني في المادة 132/أ عدد أعضاء مجلس الإدارة بما لا يقل عن 3 وبما لا يزيد عن 13 شخص . ولم تغط مبادئ حاكمية الشركات (OECD)موضوع عدد أعضاء مجلس الإدارة بشكل مباشر ولم توصي برقم معين إلا أنها أكدت على تقارب المميزات الأساسية كافة والتي هي من أفضل الطرق للمضي قدما بالمنشآت كحماية المساهمين واستقلالية أعضاء مجلس الإدارة وتأسيس اللجان وتجدر الإشارة إلى أنه لا يوجد رقم محدد لعدد أعضاء مجلس الإدارة وذلك لاختلاف أوضاع الشركات وحالاتها . وعادة لا يتم تحديد عدد أعضاء مجلس الإدارة وتتفق أغلب القوانين العالمية على أن يكون حجم المجلس كبيرا إلى حد مقبول وصغيرا إلى حد مقبول، ومع ذلك فان بعض التشريعات تلزم بذلك كالقانون البرازيلي الذي حدد الأعضاء من 5-9 والقانون السويدي الذي حدد بأن يكون ليس أقل من ثلاثة . (هيئة الأوراق المالية ، 2008)

2- أعضاء المجلس المستقلين

أوصت قواعد حاكمية الشركات بأن يكون ثلث أعضاء مجلس الإدارة من الأعضاء المستقلين. وعلى الرغم من شهرة مصطلح (الإستقلالية) في قوانين الشركات والأوراق المالية في العالم إلا أنه لا يوجد هناك تعريف موحد لهذا المفهوم، فضلا عن أن المشرعين قاموا بتعريفه بشكل مختلف من مشرع إلى آخر وعلاوة على ذلك استخدم المصطلح بشكل مختلف وفي سياقات مختلفة .وعرفت هيئة الأوراق المالية العضو المستقل بأنه " عضو مجلس الإدارة الذي لا تربطه بالشركة أو بأي من موظفي الإدارة التنفيذية العليا فيها أو بأي شركة حليفة أو بمدقق الشركة أي مصلحة مادية أو أي علاقة غير ذلك المتعلقة بمساهمته في الشركة، قد يتكون في ظلها شبهة بجلب أي منفعة سواء مادية أو معنوية لذلك العضو قد تؤدي إلى التأثير على قراراته أو استغلاله لمنصبه في الشركة ". (هيئة الأوراق المالية ، 2008)

3- تمثيل الشخص الاعتباري

لقرون عديدة قديما، ناقش علماء السياسة والاجتماع والاقتصاد وقبل كل هؤلاء الحقوقيون والقضاة موضوع تمثيل الشخص الطبيعي للشخص الاعتباري، باعتبار هذا الموضوع أساس الحقوق والواجبات، وامتلاك الأصول ونصت أحكام المادة (136) من قانون الشركات (1997) في الفقرة(أ) على أن يسمى الشخص الاعتباري شخصا طبيعيا خلال 10 أيام من تاريخ انتخابه من قبل الهيئة العامة، في حين أوصت قواعد حاكمية الشركات أن يسمى عضو مجلس الإدارة الاعتباري شخص طبيعي لتمثيله طيلة مدة المجلس . (هيئة الأوراق المالية ،2010)

4- الفصل بين منصبي رئيس مجلس الإدارة وأي منصب تنفيذي آخر

تتسم أنظمة الحاكمية في منطقة الشرق الأوسط بتركيز الملكية في فئات قليلة مما يحول دون الفصل بين الملكية والإدارة، والفصل الكامل بين الملكية والإدارة يكاد يكون أمر غير واقعي وذلك لإعاقته مواصلة عملية التطوير في بيئة الأعمال العائلية، وبالتالي ضمن المستحسن أن تنظر المبادئ بالتخفيف من حق التصويت لكبار المساهمين وذلك لمنح فرصة لصغار المساهمين وأصحاب المصالح مع الشركة في عملية اتخاذ القرار . ويمكن اعتبار الفصل بين الوظيفتين من

ممارسات الحاكمية الجيدة، وذلك لأنها من الممكن أن تساعد في تحقيق التوازن المناسب في السلطة وزيادة المساءلة، وتحسين قدرة المجلس على اتخاذ القرارات بشكل مستقل لذلك أوصت قواعد حاكمية الشركات بأنه لا يجوز الجمع بين منصب رئيس مجلس الإدارة و أي منصب تنفيذي آخر .

5- اجتماعات مجلس الادارة

حدد قانون الشركات الأردني (1997) في المادة 154 و 155 الأحكام التي تخص اجتماعات مجلس الإدارة والتي أكدت عليها قواعد حاكمية الشركات. إلا أن قواعد حاكمية الشركات أضافت قاعدة إرشادية وهي أن يتم الإفصاح عن عدد اجتماعات مجلس الإدارة في التقرير السنوي للشركة .

6- مهام ومسؤوليات مجلس الإدارة

يتم انتخاب مجلس الإدارة من قبل المساهمين في الشركات المساهمة العامة، فيكون بذلك مجلس الإدارة هو ممثل لكافة المساهمين وعليه بذل العناية المهنية اللازمة لتحقيق مصالح الشركة وأهدافها وغاياتها، وبما أن مجلس الإدارة هو السلطة العليا التي تحكم داخل الهيكل التنظيمي في أي شركة مساهمة عامة، فكان لمجلس الإدارة عدد من المهام والمسؤوليات التي نصت عليها التشريعات سابقا وقانون الأوراق المالية، وأوصت بها قواعد حوكمة الشركات لاحقا . ومن المهام والمسؤوليات التي يقوم بها مجلس الإدارة وضع نظام داخلي تتم مراجعته بشكل سنوي وتحدد بموجبه وبشكل مفصل مهام وصلاحيات المجلس ومسؤولياته ووضع سياسة لإدارة المخاطر التي تواجهها الشركة، ووضع سياسة الإفصاح والشفافية للشركة ومتابعة تطبيقها (هيئة الأوراق المالية ، 2008) .

9.1.2 المحددات الأساسية لتطبيق مفهوم الحاكمية المؤسسية

لكي تتمكن الشركات بل والدول من الاستفادة من مزايا تطبيق مفهوم حاكمية الشركات، يجب أن تتوافر مجموعة من المحددات والعوامل الأساسية التي تضمن التطبيق السليم لمبادئ حاكمية

الشركات، وفي حالة عدم توافر تلك العوامل، فإن تطبيق هذا المفهوم والحصول على مزاياه يعتبر أمرا مشكوك فيه .(سليمان ،2006) وأضاف (طالب والمشهداني ،2011)رغم الجهود المبذولة من قبل العديد من المنظمات الدولية والتقدم الملحوظ في احتواء الحاكمية يبقى هناك عدد من المحددات التي تؤثر في إنجاح عملية الحاكمية .

1- المحددات الخارجية :

تشير تلك المحددات إلى المناخ العام للإستثمار في الدولة الذي يشتمل على القوانين المنظمة للنشاط الإقتصادي مثل (قوانين المال والشركات وتنظيم المنافسة ومنع الممارسات الإحتكارية والإفلاس)، كفاءة القطاع المالي (المصارف وسوق المال) في توفير التمويل اللازم للمشروعات ودرجة تنافسية أسواق السلع وعناصر الإنتاج فضلا عن كفاءة الأجهزة والهيئات الرقابية (هيئة سوق المال والبورصة) وبعض المؤسسات ذاتية التنظيم التي تضمن عمل الأسواق بكفاءة ومنها (الجمعيات المهنية التي تضع ميثاق شرف للعاملين في السوق مثل المدققين، المحاسبين، المحامين، الشركات العاملة في سوق الأوراق المالية) .

2 . المحددات الداخلية : تشير المحددات الداخلية إلى القواعد والأسس التي تحدد كيفية اتخاذ القرار وتوزيع السلطات داخل الشركة بين الجمعية العامة ومجلس الإدارة والمديرين التنفيذيين التي يؤدي توافرها من ناحية وتطبيقها من ناحية أخرى إلى تقليل التعارض بين مصالح تلك الأطراف الثلاثة .

2.2 المبحث الثاني : الربحية

1.2.2 مفهوم الربحية

تمثل الربحية مقدرة الشركة على توليد الدخل، ويعد تحليل الأرباح في غاية الأهمية للمساهمين نظرا لأن الأرباح التي يحصل عليها المساهمون هي من قيمة الأرباح المتحققة كما أن قيمة الأرباح المتحققة بالنسبة للدائنين ذات أهمية عالية لأنها تمكنهم من تقييم القدرة على سداد الديون المترتبة عليهم، كما أن الربحية هي مؤشر لمعرفة الأداء المالي للشركة . (Daniela and Brain, 2010)

وتعرف الربحية على أنها الهدف الأساسي لجميع منظمات الأعمال، وأمر ضروري لبقائها واستمرارها وغاية يتطلع لها المستثمرون ، ومؤشر يهتم به الدائنون عند تعاملهم مع المنظمة، هي أيضا أداة مهمة لقياس كفاءة الإدارة في استخدام الموارد المتاحة لديها، لذا نجد أن جهد الإدارة المالية في المنظمة يوجه بالدرجة الأولى نحو الاستخدام الأمثل للموارد المتاحة لديها لتحقيق أفضل عائد لأصحابها . (Levinthal ,2010)

وعرفت أيضا " الربحية تشير إلى كفاءة وسيلة ما في تحقيق نتيجة معينة، فإذا نسبت النتيجة إلى أصول المؤسسة فإن الربحية هنا ربحية اقتصادية أما إذا نسبت النتيجة إلى رأس المال الخاص الممتلك فإن الربحية هنا ربحية مالية، أما إذا نسبت إلى رقم الأعمال فالربحية هنا ربحية تجارية (صالح، 2002) .

وترى **الباحثة** أن الربحية تشير إلى العلاقة بين النتائج المتحققة والوسائل التي استخدمت لتحقيقها، وأن هذا المفهوم يطبق على كل عمل اقتصادي تستعمل فيه الإمكانيات المادية والبشرية والمالية ويعبر عن كفاءة الإدارة في استغلال هذه الموارد الإستغلال الأمثل لتحقيق أفضل عوائد تعود بالنفع على الشركة والأطراف المعنية .

2.2.2 نسب الربحية

وهي النسب التي تقيس نتيجة أعمال المشروع وكفاءة السياسات والقرارات الاستثمارية المتخذة من الإدارة العليا وقدرتها على تحقيق الربح، وتهتم الإدارة بهذه النسب لكي تحكم على مدى نجاح الشركة في تطبيق السياسات المخطط لها وكفاءتها في استخدام الموارد المتاحة (آل شبيب، 2009)، وتعكس نسب الربحية الأداء الكلي للشركة، حيث تفحص قدرة الشركة على توليد الأرباح من مبيعاتها، وتعتبر من المقاييس الهامة لقياس فعالية سياسات إدارة الشركة الإستمارية والتشغيلية والتمويلية (حداد، 2010) .

رغم تعدد المؤشرات ، أو النسب المالية المستخدمة في قياس الربحية ، بيد أن ما تنفرد به مختلف الدراسات التطبيقية التي تناولت تحليل العلاقة بين الحاكمية والأداء من نسب والدراسات المصرفية التي تناولت الأداء المصرفي بصورة مستقلة هو الإقتصار على استخدام نسبتين فقط من نسب الربحية لتقييم أداء المصرف وعلى نطاق واسع جدا وهما نسبة العائد على الموجودات Return on Assets (ROA) ومعدل العائد على حقوق الملكية (ROE) Return on Equity.

وتعتبر هذه النسب في غاية الأهمية وذلك عند مقارنة أداء الشركات وهناك الكثير من الباحثين الذين اعتمدوا على هاتين النسبتين كمؤشرات لقياس الأداء مثل Hassan and Bashir) 2003 ; Asare and Addison 2000 ; Abdulla 1994 and Mcnaughton and Baritrop 1992)

بالإضافة إلى أن العديد من دراسات حاكمية الشركات التي تبحث في أثر حاكمية الشركات وجودتها على الأداء قد استخدمت هي الأخرى النسبتين المذكورتين أعلاه.(الربيعي وراضي ، 2011)

بناءا على ذلك فانه سيتم اعتماد هاتين النسبتين في قياس الربحية في هذه الدراسة .

– معدل العائد على الموجودات (Return on Assets (ROA : Brealey et al.,2011) ويقيس العائد على الموجودات العلاقة بين الربح وحجم الموجودات،

ويستخدم لقياس قدرة الإدارة على تحقيق عائد على كل من الأموال المتاحة للشركة من المصادر المختلفة .

ويمكن حساب هذا المعدل كما يلي :

معدل العائد على الموجودات = صافي الأرباح بعد الضرائب / مجموع الموجودات

وكما يتضح من المعادلة السابقة، فإن نسبة العائد على الموجودات ذات فائدة كبيرة في تقييم استخدام الأموال بغض النظر عن مصادرها، حيث أنها تقيس ربحية جميع الموارد المالية المستثمرة في المنشأة .

– معدل العائد على حقوق الملكية Return on Equity (ROE) (Ross.et al : 2010.,) ويقيس العائد على حقوق المساهمين قدرة الشركة على تحقيق عائد من الأموال المستثمرة من قبل مالكي الشركة، وتعطي هذه النسبة مؤشر على مقدار العائد الذي يحققه المشروع من أموال المساهمين، ومدى نجاح الإدارة في زيادة أرباح مالكي المشروع .

ويمكن حساب معدل العائد على حقوق الملكية كما يلي :

معدل العائد على حقوق الملكية = صافي الربح بعد الضرائب / حقوق المساهمين

3.2.2 تحليل الربحية

يهدف تحليل الربحية إلى تحديد الموقف الربحي للمؤسسة بصفة كلية مع إمكانية التخطيط المستقبلي لها، ويمكن تطبيق هذا التحليل على كافة المؤسسات بصرف النظر عن طبيعة نشاطها الإقتصادي وشكلها القانوني، ونجد أن هذا التحليل يفيد بالدرجة الأولى الجهاز المالي والإداري للمؤسسة فهو يعمل بمثابة الضوء الكاشف الذي يعكس فعالية الأداء مما يتيح فرصة إجراء مقارنة بين فترات معينة لاكتشاف معدلات النمو أو التراجع وكذا معرفة الموقف التنافسي للمؤسسة،

إضافة إلى هذا يفيد الجهات المتعاملة معها منمقرضين، موردين ...... إلخ. يهدف الإطار الخاص بتحليل الربحية إلى التأكد من مدى قدرة المؤسسة على : تخفيض التكلفة التمويلية إلى أدنى حد ممكن، تحقيق معدلات مرتفعة على الأموال المستثمرة، تعظيم قيمة الربح القابل للتوزيع، تغطية الوظائف الإقتصادية للأرباح، رفع سعر الأسهم المتداولة في السوق، وتعظيم قيمة المؤسسة ويتضمن تحليل الربحية أربعة مراحل متكاملة فيما بينها وهو : تحليل ربحية المبيعات، تحليل ربحية الأصول، تحليل ربحية رأس المال الممتلك، تحليل مقدرة الربحية على سداد الإلتزامات . (شاكر، 1996)

3.2 المبحث الثالث : الشركات العائلية

1.3.2 تمهيد

مع تقدم النموذج الاقتصادي العالمي للقرن الحادي والعشرين، بشكل مطرّد، وحلوله محل النموذج الصناعي القديم، أدرك الأكاديميون والاقتصاديون وصانعو السياسات الحكومية اليوم أن الشركات الفردية والعائلية، أي الشكل الأقدم من الشركات التجارية، هي المصدر الرئيسي لصنع الثروة وتوفير الوظائف في الأنظمة الإقتصادية النامية والناشئة. ففي آسيا والشرق الأوسط وإيطاليا وإسبانيا، تسيطر الأسر على 95% من الشركات، وفي الأنظمة الإقتصادية الناضجة، كما في فرنسا وألمانيا، تدير العائلات ما نسبته 80% منها، أما في الولايات المتحدة الأمريكية ذات الأسواق المساهمة العامة القوية، فإن العائلات تتحكم بما نسبته 60- 70 % من المنظمات التجارية في الدولة .(فرايس وكارلوك،2008) حيث تمثل الشركات العائلية غالبية القطاع الخاص في إقتصاديات الدول العربية، ذلك أن العائلة بفروعها الممتدة والمتشعبة تمثل أحد المتغيرات الرئيسية في النظم الإقتصادية والإجتماعية السائدة في الدول العربية .(ورد ،2004)

2.3.2 مفهوم الشركة العائلية

تشير الشركة العائلية إلى أي شركة مملوكة بصفة أساسية لأفراد ينتمون إلى عائلة معينة، يقومون بإدارتها من أجل تحقيق منافع حالية ومستقبلية، وذلك لمصلحة عدد من أعضاء هذه العائلة. وعلى ذلك فإن الشركات العائلية هي مشروعات يلعب فيها الكيان العائلي دورا إداريا وماليا ورقابيا مؤثرا على العمليات الحالية والمستقبلية للشركة وقد يحدث ذلك عندما تكون نسبة من الإدارة العليا للشركة تنتمي لعائلة واحدة، أو عندما تقوم مجموعة من أفراد العائلة بممارسة دور رقابي فعال على الشركة.(زيدان ،2005)

كما عرفتها (Samara , 2012) بأنها الشركة التي تكون نسبة تملك العائلة الواحدة أو مجموعة أشخاص ينتمون لنفس العائلة أو شركة خاصة تمتلك في شركة عامة 5% أو أكثر من رأس مال الشركة.

إن الأعمال العائلية هي الأعمال جيدة التأسيس والناجحة التي تستطيع مواجهة التحديات المعتادة، ويجب على تلك الأعمال الصمود في عالم سريع التغيير، عالم يتصف بالتكنولوجيا الجديدة والمنافسين الجدد والسلوك الجديد من جانب الموردين والعملاء، ويتطلب هذا العالم تقنيات و أساليب إدارية محترفة، لذلك يجب على قادة العمل العائلي التخطيط لتغيير أسلوب الشركة والقيام بجهود جديدة لبناء فرق إدارية قوية، كما سيحتاجون إلى استراتيجيات عمل جديدة ووسائل للتخطيط لها .

ونجد أن الأعمال والعائلات هي عبارة عن مجموعات إجتماعية لها نصيبها من المشاعر الإنسانية، وأن توجيه تلك الطاقة العاطفية بشكل صحيح هو أساس الحفاظ على الإزدهار للعمل العائلي، ويتطلب إبقاء العمل مستمرا روحا وعزيمة قويتين، كما أن دفع العمل إلى الأمام يتطلب رؤية مستقبلية والتزاما بحلم العائلة يتشارك فيه الجميع .

ومع تزايد عدد الشركات العائلية في جميع المجالات الإقتصادية في وطننا العربي، تحقق قدر كبير من النجاح التنظيمي لهذه المنظمات. فقد أزدهر عدد كبير من هذه الشركات واستطاعت أن تحقق نجاحا مثيرا أدى إلى شهرة أسماء العائلات المالكة لهذه الشركات، وفي نفس الوقت فقد صادف عدد غير قليل من هذه الشركات الفشل، حيث فقدت شهرتها وبريقها على الرغم من بداياتها الرائعة .(ورد ،2004)

3.3.2 الشركات العائلية في الأردن

لا يمكن لأحد إنكار الدور الحيوي، الذي لعبته العائلات الأردنية، في تنمية الإقتصاد الوطني منذ بداية تأسيس الإمارة؛ فعائلات بدير والطباع ومنكو والمعشر وابوحسان ونقل والمصري وشومان

والصباغ والصايغ وخوري ومراد وجردانة وفاخوري وغيرهم من عشرات العائلات، كان لها بصمات رائدة في العملية الاقتصادية.

هذه حالة ليست مقتصرة على الأردن لوحده، بل في العالم أجمع، فاكبر 250 شركة في العالم هي شركات عائلية، وأكثر من 80 بالمئة من الشركات في العالم بأسره هي شركات لعائلات اقتصادية لها مساهمات كبيرة في الناتج المحلي الإجمالي العالمي.

في الأردن، ومنذ تأسيس الإمارة، ظهرت عائلات اقتصادية شكلت باكورة القطاع الخاص الأردني، والحقيقة أنها كانت سباقة في النشاط الاقتصادي للدولة متفوقة بذلك على القطاع العام، لا بل إن مبادرات تلك العائلات ساهمت بخلق تحالفات اقتصادية مع الدولة، سرعان ما تحولت إلى شراكات اقتصادية بين القطاعين العام والخاص.

لكن عملية التملك الكامل للشركات من قبل العائلات الأردنية لم تعد كما كانت في السابق؛ فأشكالها بدأت تتغير مع تطور الاقتصاد وازدياد حجمه، وتحولت الشركات الخاصة إلى شركات مساهمة عامة، وبقيت العائلات تحتفظ بدور تاريخي في إدارتها، رغم تراجع حصصها في رأسمال تلك الشركات، إذ استطاعت أن تبني تحالفات مع مساهمين جدد وتبقي على حضورها وسيطرتها الإدارية.

لا شك بأن هناك جوانب إيجابية في الشركات العائلية على الإقتصاد الوطني من حيث دورها التنموي والريادي، إلا أن الكثير من المشاكل والتجاوزات ظهرت في بعضها، ما جعل العديد منها تواجه مشاكل في استمراريتها، نتيجة الأعمال الإدارية التي أدت إلى اضمحلال نشاط تلك الشركات في المملكة، بعد أن تكون بعض القرارات العائلية قد تحكمت في التوزيعات وأسعار الأسهم وإيرادات الشركات وقراراتها المختلفة.

في المملكة كان الاقتصاد العائلي يتركز أساسا على القطاعات الإستراتيجية الحيوية، التي لم يكن للدولة أصلا حضور فيها، إلا في وقت متأخر من خلال مساهمات الضمان الاجتماعي على

وجه التحديد؛ فقد كان تأسيس البنوك في المملكة، على وجه الخصوص، عائليا بالدرجة الأولى، وتأتي الشركات التجارية والصناعية في المرتبة الثانية. لذلك فإن اكثر من 40 بالمئة من الشركات المدرجة في بورصة عمان تأتي ضمن الشركات العائلية، رغم أنها مساهمة عامة، وهذا يعكس قوة العائلات الإقتصادية في الأردن، وحضورها في المشهد الإقتصادي العام.(الدرعاوي ،2014)

4.3.2 أهمية حاكمية الشركات بالنسبة للشركات العائلية (سليمان ،2006)

تنبع الحاجة إلى ممارسة حاكمية الشركات للفصل بين الملكية والإدارة ففي المنشآت العائلية نجد أنه لا يوجد فصل بين الإدارة والملكية بمعنى أن أصحاب الشركة هم مجلس الإدارة، وكذلك الإدارة مما يتسبب في خلق المنازعات ومدى تأثيرها على مسيرة الشركة ومن ناحية أخرى مدى تأثير المشاكل العائلية على إتخاذ القرارات الخاصة بالشركة وهذا واضح جدا في الشركات العائلية التي تحتل نسبة كبيرة من نسبة الشركات الصغيرة ، فنجد أن معظمها تملكها عائلات ومن هنا نجد أن حوكمة الشركات كأنها نظمت لكي تكون أساسية في تلك الشركات. ولكن نجد أن معظم الشركات العائلية لا تميل بالإعتراف الى أهمية تطبيق حاكمية الشركات وذلك لعدة أسباب منها:

1 – كشف بياناتها وموضعها وخططها بالنسبة للشركات المنافسة .

2 – معرفة المساهم الصغير الذي يمتلك عدد أسهم قليلة على حقيقة الوضع في الشركة .

3 – في بعض الشركات نجد أن الأعراف والتمسك بها أهم بكثير من تطبيق حاكمية الشركات .

4 – عدم تعيين أفراد من خارج العائلة في مراكز حساسة مما يؤثر على مركزهم الاجتماعي .

ومن هنا كان لا بد من أن تواجه حوكمة الشركات صعوبات ومقاومة في التطبيق، ومن ناحية أخرى نجد أن حوكمة الشركات أصبحت صناعة تنموفي ازدياد وذلك نتيجة لأن الحوكمة هي الباب الأساسي لدخول الشركات إلى الأسواق العالمية وايضا إلى أسواق الأوراق المالية لذلك تتطلع الحوكمة إلى عمل المؤتمرات ودعوة الشركات العائلية لحضورها وذلك لمعرفة ما هي الحوكمة وما مدى تأثيرها على الشركات عند تطبيقها، لأنه من خلال هذه المؤتمرات تقوم الحوكمة بتعريف نفسها أو تقديم نفسها وذلك عن طريق عرض مبادئها ومدى الاستفادة من هذه المبادئ في كيفية الفصل بين الملكية والإدارة ومجلس الإدارة وبين وظائف كل واحد على حده وبالتالي تقلل من النزاعات التي توجد داخل الشركات العائلية لأن في الشركات العائلية تختلط الأمور العائلية مع الأمور التي تخص الشركة . كما أكد تقرير (CIPE) والذي تعلق بحوكمة الشركات في الشركات العائلية أيضا على ممارسة حوكمة الشركات التي من شأنها تحسين أداء الشركة ومساعدة المديرين ومجالس الإدارات على تطوير استراتيجية للشركات وضمان اتخاذ قراراتهم بناءا على أسس سليمة وأهم ممارسات الحوكمة هو تقليل المخاطر وتشجيع فرص الوصول إلى أسواق المال والقدرة على خلق الشفافية والقابلية للمحاسبة .

4.2 المبحث الرابع :الدراسات السابقة

بعد الإطلاع على عدد من الدراسات السابقة العربية والأجنبية والتي لها صلة بموضوع الدراسة ومتغيراتها، تم تلخيص أهم هذه الدراسات والتي تعتبر الأكثر ارتباطا بموضوع الدراسة،حيث تم تقسيم الدراسات تبعا للغة حيث قسمت إلى دراسات عربية ودراسات أجنبية، كما تم ترتيبها من الأقدم إلى الأحدث، وتم تحديد ما تمتاز به الدراسة الحالية عن الدراسات السابقة وذلك على النحو التالي:

1.4.2 الدراسات العربية

1. دراسة (قباجة ،2008) بعنوان " أثر فاعلية الحاكمية المؤسسية على الأداء المالي للشركات المدرجة في سوق فلسطين للأوراق المالية " .

هدفت هذه الدراسة إلى بيان أثر فاعلية الحاكمية المؤسسية على الأداء المالي للشركات المدرجة في سوق فلسطين للأوراق المالية، وتم اختيار عينة عشوائية طبقية من 20 شركة أي ما نسبته 71.4% من مجتمع الدراسة البالغ 28 شركة مدرجة في سوق فلسطين للأوراق المالية للعام 2005 واستمرت في التداول حتى نهاية العام 2006 . تم استخدام الإنحدار البسيط والمتعدد لتحديد أثر التغير في المتغير المستقل ، فمثلا في جودة الحاكمية المؤسسية على المتغير التابع (الأداء المالي) مقيسا بالعائد على حق الملكية ، والعائد على الاستثمار، وتباين سعر السهم اليومي .

وخلصت الدراسة إلى مجموعة من النتائج الهامة، من أبرزها وجود علاقة طردية ذات دلالة إحصائية بين فاعلية الحاكمية المؤسسية من جهة وبين العائد عل حق الملكية والعائد على الاستثمار، وسعر السهم إلى ربحيته والقيمة السوقية إلى الدفترية و Tobins q.

2. دراسة (ابو نقيرة ، 2014) " أثر فاعلية الحاكمية المؤسسية على جودة الأرباح والمتانة المالية : دراسة تطبيقية على البنوك الأردنية المدرجة أسهمها في بورصة عمان " .

هدفت هذه الدراسة إلى اختبار أثر فاعلية الحاكمية المؤسسية في البنوك الأردنية المدرجة في بورصة عمان،على جودة الأرباح، ومؤشرات المتانة المالية، وذلك سعيا للخروج بنتائج وتوصيات تساعد مستخدمي المعلومات المالية في اتخاذ القرارات المتعلقة بأنشطتهم المختلفة سواء الاستثمارية أو التمويلية أو البحثية . تم قياس " جودة الأرباح " من خلال استمرارية الأرباح، واقترابها من النقد، ونسبة المستحقات للقيمة الدفترية للبنك، كما تم " قياس المتانة المالية " من خلال نسبة القروض غير العاملة إلى إجمالي القروض، وكفاية رأس المال، والعائد على الملكية، والعائد على الأصول، ونسبة السيولة . تكون مجتمع وعينة الدراسة من جميع البنوك الأردنية المدرجة أسهمها في بورصة عمان خلال الفترة 2003 – 2012، كما تم استخدام برمجية (E-views) لغايات إجراء التحليل اللازم لبيانات الدراسة بطريقة تحليل الإنحدار المشترك .

دلت نتائج الدراسة على توفر العديد من متطلبات الحاكمية المؤسسية في البنوك الأردنية. و أن أرباح هذه البنوك تتوفر فيها خاصية الإستمرارية، وبالتالي جودة هذه الأرباح، وهذه النتيجة مغايرة للنتائج التي تم التوصل لها بموجب مقاييس جودة الأرباح الأخرى (اقتراب الأرباح من النقد ونسبة المستحقات للقيمة الدفترية للبنك)، كما تم التوصل إلى أن البنوك الأردنية تتمتع بالملاءة والمتانة المالية .

كما دلت نتائج الدراسة على ما يدعم وجود أثر لبعض مؤشرات فاعلية الحاكمية المؤسسية على نحو منفرد في جودة الأرباح والمتانة المالية، وأن المؤشرات المتمثلة في حصة أكبر مساهم، والملكية المؤسسية، وملكية الإدارة العليا التنفيذية كان لها أثر على جميع متغيرات الدراسة التابعة (جودة الأرباح والمتانة المالية) بينما كان للمؤشرات الأخرى أثرا متفاوتا .

خلصت هذه الدراسة وبناءا على نتائجها إلى عدة توصيات منها : أن يتم بناء مؤشر لقياس الحاكمية المؤسسية، لمساعدة جميع الأطراف ذات العلاقة بمن فيهم الباحثين على تقييم درجة إلتزام البنوك بتطبيق الحاكمية المؤسسية، وهذا من شأنه تسهيل قياس أثر الحاكمية المؤسسية على جودة الأرباح والمتانة المالية بشكل عام .

هذه الدراسة تساهم في فاعلية الحاكمية المؤسسية عن طريق فحص عوامل متعلقة بالحاكمية المؤسسية، وإبراز أثر فاعلية الحاكمية المؤسسية على جودة الأرباح والمتانة المالية .

3. دراسة (العقيدات ، 2014) بعنوان " أثر تطبيق الحاكمية المؤسسية وفاعلية نظام الرقابة الداخلية وهيكل الملكية على ربحية الشركات المساهمة العامة المدرجة في بورصة عمان " .

هدفت هذه الدراسة إلى بيان أثر أبعاد كل من الحاكمية المؤسسية ومكونات نظام الرقابة الداخلية وهيكل الملكية على ربحية الشركات المساهمة العامة المدرجة في بورصة عمان .

ومن أجل تحقيق أهداف الدراسة قامت الباحثة بجمع المعلومات من عدة مصادر منها موقع بورصة عمان، كما تم تصميم استبانة لجمع البيانات المتعلقة بأبعاد كل من الرقابة الداخلية وهيكل الملكية وبعض أبعاد الحاكمية المؤسسية، وتم توزيعها على عينة من العاملين في الإدارة التنفيذية والرقابة الداخلية لدى الشركات المساهمة العامة في بورصة عمان، حيث بلغ عدد أفراد عينة الدراسة 44 شركة مساهمة عامة شملت 24 شركة من القطاع الصناعي و 20 شركة من قطاع الخدمات للفترة 2007 . 2001 . تم استخدام الأساليب الإحصائية الوصفية لوصف خصائص متغيرات الدراسة، وتم دراسة طبيعة واتجاه العلاقة بين المتغيرات المستقلة والمتغير التابع (ربحية الشركات) باستخدام معامل ارتباط بيرسون، كما تم استخدام تحليل الانحدار لدراسة تأثير المتغيرات المستقلة على المتغير التابع (ربحية الشركات) . وقد خلصت الدراسة بالنتائج التالية :

1- هناك علاقة موجبة ذات دلالة إحصائية بين أبعاد الحاكمية المؤسسية المتمثلة بعدد أعضاء لجنة المكافآت والترشيح والعائد على حقوق الملكية .وكذلك هناك علاقة موجبة ذات دلالة إحصائية بين أبعاد الحاكمية المؤسسية المتمثلة بعدد أعضاء لجنة التدقيق والعائد على الأصول، بينما كان هناك علاقة سالبة ذات دلالة إحصائية بين فصل دور المدير التنفيذي عن رئيس المجلس والعائد على الأصول، وعلاقة سالبة ذات دلالة إحصائية بين عدد الأعضاء غير التنفيذيين في لجنة المكافآت والترشيح وعدد أعضاء مجلس الإدارة واستقلالية أعضاء مجلس الإدارة وفصل دور المدير التنفيذي عن رئيس المجلس ونسبة مجمل الربح .

2- هناك علاقة إيجابية ذات دلالة إحصائية بين كل من نسبة ملكية الحكومة ونسبة ملكية الأجانب ونسبة ملكية كبار المساهمين والعائد على الأصول، وكذلك يوجد هناك علاقة إيجابية ذات دلالة إحصائية بين كل من (نسبة ملكية كبار المساهمين ونسبة ملكية مجلس الإدارة) ونسبة مجمل الربح في حين يوجد علاقة سلبية ذات دلالة إحصائية بين نسبة ملكية العرب ونسبة مجمل الربح .

3- إن وجود الحاكمية المؤسسية وهيكل الملكية معا تؤثر بشل إيجابي على العائد على الأصول ROA ، حيث كان أكثر المتغيرات تأثيرا نسبة ملكية الحكومة. كما أن وجود الحاكمية المؤسسية وهيكل الملكية معا تؤثر بشكل إيجابي على نسبة مجمل الربح GPM وكان أكثر المتغيرات تأثيرا نسبة ملكية كبار المساهمين .

4- على الرغم من أن الشركات المساهمة العامة الأردنية ملتزمة بتطبيق متطلبات الرقابة الداخلية إلا أن هذا الإلتزام لا يؤثر على ربحية الشركات والمقاسة بكل من العائد على حقوق الملكية (ROE) والعائد على الأصول (ROA) ونسبة مجمل الربح (GPM) .

وخرجت الدراسة بمجموعة من التوصيات من أهمها التوصية إلى هيئة الأوراق المالية بتفعيل دليل الحاكمية إلزام الشركات المساهمة العامة الأردنية بتطبيق متطلبات الحاكية المؤسسية وفقا لما جاء بدليل قواعد حوكمة الشركات المساهمة المدرجة في بورصة عمان في ضوء ما أظهرته الدراسة من أن الحاكمية المؤسسية تؤثر إيجابا على ربحية الشركات والذي قد يحسن من أداء هذه الشركات وزيادة ثقة المستثمرين في الشركة ويقلل من المخاطر التي قد تواجه الشركة . ومطالبة الشركات المساهمة العامة الأردنية بإيجاد وحدة مستقلة للرقابة الداخلية تماشيا مع متطلبات نظام الرقابة الداخلية وإيلاء وظيفة التدقيق الداخلي مزيدا من العناية والاهتمام وذلك بتدعيم دائرة التدقيق الداخلي بالعدد الكافي من الموظفين المؤهلين علميا وعمليا .

4. دراسة (السرطاوي ،2015) بعنوان " أثر الحاكمية المؤسسية على أداء الشركات المدرجة في الأسواق المالية لدول مجلس التعاون الخليجي " .

تهدف هذه الدراسة إلى بيان أثر الحاكمية المؤسسية على أداء الشركات المدرجة ياالأسواق المالية لدول مجلس التعاون الخليجي ، وتحديد مستوى ومدى التفاوت بين هذه الشركات في تطبيق الحاكمية . ولتحقيق هذه الأهداف تم تحليل البيانات المالية المنشورة ل 240 شركة من شركات القطاع المالي – البنوك، الاستثمار ،والتأمين – المدرجة في الأسواق المالية لدول مجلس التعاون الخليجي . وقد أظهرت نتائج الدراسة وجود مستوى كاف من الإلتزام بمبادئ الحاكمية المؤسسية بالرغم من تباين مستوى تطبيقها ، وكذلك أظهرت النتائج وجود أثر للإلتزام بتطبيق مبادئ الحاكمية على بعض مؤشرات الأداء . لكون الحاكمية المؤسسية تعد مبدأ مهما يسهم في حماية حقوق حملة الأسهم، فإن نتائج هذه الدراسة تقدم دليلا عمليا للجهات التشريعية والمنظمة في صالح التطبيق في دول مجلس التعاون الخليجي، وكذلك ضرورة قيامهم بتوعية المجتمع بأهمية الإلتزام بمبادئ الحاكمية المؤسسية لضمان الممارسة الصحيحة لمبادئها .

5. دراسة (الأصقع ، 2017) بعنوان " أثر الحاكمية المؤسسية على الأداء المالي وغير المالي في ظل تطبيق أساليب المحاسبة الإدارية الحديثة في الشركات الصناعية المساهمة الأردنية ".

هدفت هذه الدراسة إلى التعرف على أثر الحاكمية المؤسسية في تحسين الأداء المالي وغير المالي في ظل تبني أساليب المحاسبة الإدارية الحديثة في الشركات الصناعية المساهمة الأردنية، ولتحقيق أهداف هذه الدراسة، قام الباحث بتجميع البيانات المالية وغير المالية لكافة مجتمع الدراسة وعدده (65) شركة صناعية مساهمة خلال الفترة الممتدة من (2011– 2015) والمدرجة بياناتها بسوق عمان للأوراق المالية ، وقد تم استبعاد عدد (17) شركة لعدم انتظام بياناتها المالية خلال فترة الدراسة أو لوجود محددات أخرى، وبذلك يكون عدد الشركات الصناعية المساهمة محل الدراسة ما عدده (48) شركة، ولوصف متغيرات الدراسة فقد استخدمت المتوسطات الحسابية والتكرارات والانحرافات المعيارية.

ومن أجل اختبار مدى ملائمة النموذج النموذج الخطي لتحليل البيانات، فقد خضعت البيانات التي تم تجميعها من القوائم المالية لمجتمع الدراسة إلى مجموعة من الاختبارات المتمثلة في اختبار التوزيع الطبيعي ومعامل الارتباط الخطي لاختبار ظاهرة الارتباط المتعدد واختبار استقرار السلاسل الزمنية، ولذلك فقد تم تطبيق تحليل الانحدار المتعدد المشترك، ولاختبار الفرضيات ودراسة أثر العلاقة بين متغيرات الدراسة فقد استخدم الباحث البرنامج الإحصائي Eviews.

توصلت الدراسة إلى العديد من النتائج أهمها وجود أثر للحاكمية المؤسسية على تحسين الأداء المالي وغير المالي، كما أن هناك تباين واضح بين الشركات الصناعية من حيث قدرتها على استغلال مواردها الاقتصادية المتاحة بكفاءة وفاعلية.

كما توصلت الدراسة إلى أن تبني الأساليب الحديثة للمحاسبة الإدارية يساهم بشكل إيجابي في تلطيف العلاقة بين الحاكمية المؤسسية والأداء المالي وغير المالي وأن أفضل هذه الأساليب تأثيرا هو (بطاقة الأداء المتوازن).

وبناءا على النتائج التي توصلت لها هذه الدراسة، نوصي بضرورة الحد من تركز الملكية في الشركات الصناعية المساهمة، وعدم الجمع بين وظيفة المدير التنفيذي ورئيس مجلس الإدارة، من أجل تفعيل أدوات الحاكمية بشكل أفضل، كذلك يوصي الباحث بإجراء دراسات مماثلة على كل قطاع صناعي وباستخدام مؤشرات جديدة لقياس الأداء غير المالي وذلك لتمكين الدراسات اللاحقة من إجراء دراسة مقارنة.

2.4.2 الدراسات الأجنبية

1. دراسة (Alhaddad,et al,2011) بعنوان "The effect of corporate governance on the performance of Jordanian industrial companies : An empirical study on Amman stock exchange ".

أثر الحاكمية المؤسسية على أداء الشركات الصناعية الأردنية : دراسة تجريبية على سوق عمان المالي .

هدفت هذه الدراسة إلى تقديم أدلة على ما اذا كانت مؤشرات الحكم على الأداء المؤسسي للشركات الصناعية المدرجة في بورصة عمان تتأثر بالحاكمية المؤسسية .

يتكون مجتمع الدراسة من 96 شركة صناعية أردنية وقد تم اختبار 44 شركة عشوائيا لاستخدامها في الدراسة، وتشير النتائج إلى أن هناك علاقة إيجابية بين الربحية والحوكمة إما عن طريق ربحية السهم، أو عن طريق العائد على الأصول، وأيضا وجود علاقة إيجابية بين كل من

السيولة، وتوزيع أرباح السهم الواحد، وحجم الشركة مع حوكمة الشركات، حيث تشير النتائج إلى أن هناك علاقة إيجابية بين حوكمة الشركات والأداء المؤسسي .

وأوصت الدراسة بضرورة أن تركز الشركات الأردنية على تحسين ممارسة حوكمة الشركات الأمر الذي سيؤدي إلى تعزيز قيمة هذه الشركات .

2.دراسة (SAMARA,2012) بعنوان "Family ownership and firm performance: The case of Amman stock exchange ".

الملكية العائلية وأداء الشركات : حالة بورصة عمان

تهدف هذه الدراسة إلى دراسة العلاقة بين الملكية العائلية وأداء الشركات باستخدام مقياس العائد على الأصول، والعائد على حقوق الملكية، ومقياس Tobins Q. ويتضمن هذه الدراسة 199 شركة أردنية مدرجة في سوق عمان المالي لسنة 2008 . توصلت الدراسة إلى وجود تركز للملكية في معظم الشركات الأردنية، وغالبية هذه الشركات مملوكة من قبل عائلات بالإضافة إلى مشاركة العائلة في الإدارة في أغلب الحالات. كما توصلت هذه الدراسة إلى وجود علاقة قوية بين الملكية العائلية ومقياس الأداء السوقي Tobins q . كما أظهر اختبار مقارنة الأداء أن الإداء السوقي للشركات العائلية أفضل من الشركات غير العائلية . وأظهر اختبار الإنحدار (ols)، أن نسبة الملكية العائلية تفسر الاختلاف في الأداء السوقي للشركات. بينما أظهر اختبار وجود علاقة ذاتية (2sls) أن العلاقة طردية بين الملكية العائلية والإداء السوقي للشركة قد اختفت . بشكل عام أظهرت نتائج الدراسة عدم وجود علاقة بين الملكية العائلية وأداء الشركات. وتوصي هذه الدراسة بضرورة إجراء المزيد من الدراسات لتعميق الفهم للديناميكيات المعقدة المرتبطة بملكية العائلة وأداء الشركات.

3 . دراسة(Tomer and Bino,2012) بعنوان "Corporate governance and bank performance : Evidence from Jordanian banking industry".

الحاكمية المؤسسية وأداء البنوك : دراسة تحليلية في البنوك الصناعية الأردنية

تهدف هذه الدراسة إلى دراسة العلاقة بين الحاكمية المؤسسية في البنوك الأردنية (المتمثلة في هيكل الملكية وطبيعة أعضاء مجلس الإدارة، وعدد أعضاء مجلس الإدارة) وأدائها من خلال إجراء تحليل الانحدار على البيانات المالية لمجتمع الدراسة المكون من البنوك المدرجة في سوق عمان المالي وعددها 14 بنكا خلال الفترة الواقعة بين عامي 1997– 2006 .

وتوصلت الدراسة إلى وجود أثر لهيكل ملكية البنك وطبيعة أعضاء مجلس الإدارة في أداء البنك . وقد أظهرت النتائج أن أفضل البنوك أداء هي التي تملك المؤسسات غالبية أسهمها ، ويصبح أداء البنك أكثر فعالية كلما زادت نسبة ملكية رئيس مجلس الإدارة وأعضائه في أسهمه، علما بأنه لم يكن لعدد أعضاء مجلس الإدارة أهمية واضحة في التأثير على أداء البنك .

4.دراسة (AL-maqaplah ,2014) بعنوان " The impact of corporate governance on the performance of insurance sector in Jordan " .

أثر الحاكمية المؤسسية على أداء قطاع التأمين في الأردن .

بحثت هذه الدراسة في قياس أثر حاكمية الشركات على أداء قطاع التأمين الأردني باستخدام طرق التحليل التجميعي للبيانات (pooled Data Analysis) والتحليل المقطعي – الزمني (Panel Data Analysis) المعتمد على نموذج الأثر الثابت (Fixed Effect Model) ونموذج الأثر العشوائي (Random Effect Model).

تكونت عينة الدراسة من 22 شركة من أصل 28 شركة تأمين أردنية مدرجة في سوق عمان المالي للفترة من 2005 ولغاية 2011 . حيث أظهرت النتائج بأن العائد على الأصول هو أفضل نموذج لغايات الدراسة مبينا أن الزيادة في عدد مجلس الإدارة يؤثر بشكل سلبي على أداء الشركات وأن الفصل في المهام والمسؤوليات لأعضاء مجلس الإدارة يؤدي إلى تحسين أداء الشركات، كما

أظهرت النتائج بأن الشركات ذات الحجم الكبير لديها القدرة على تحسين أدائها بالمقارنة مع الشركات ذات الحجم الصغير . وذلك لأنها تتمتع بالقدرة على الوصول لمصادر التمويل الخارجية وأن الملكية الأجنبية لا تؤثر على أداء الشركات .

واستنادا إلى النتائج المتوصل إليها، توصي الدراسة شركات التأمين الأردنية بتحسين الحاكمية المؤسسية لديها وذلك كوسيلة لتحسين أدائها .

5. دراسة (ALamarneh, 2014) بعنوان Corporate governance , ownership structure and bank performance in Jordan ".

هيكل الملكية وحوكمة الشركات وأداء البنوك الأردنية

تهدف هذه الدراسة إلى التحقق من تأثير هيكل الملكية وحوكمة الشركات على إداء البنوك (الربحية وكفاءة التشغيل) . اعتمدت الدراسة كثيرا على البيانات المتاحة للجمهور لعينة من البنوك المدرجة وعددها 13 بنك للأعوام 2000 إلى 2012 .

وقد أظهرت الدراسة أن تركيز الملكية له تأثير إيجابي وهام في أداء البنك (الربحية) في حين أن الملكية الأجنبية تؤثر بشكل إيجابي على أداء البنك (كفاءة التشغيل) . بالإضافة إلى أن حجم مجلس الإدارة يزيد من الأداء (الربحية) للبنك، مما يشير إلى أن هناك معايير جيدة لحوكمة الشركات وهذا أمر لا بد منه لكل بنك، وأمر ضروري للمستفيدين وأصحاب المصالح الآخرين .

6. دراسة (Bader ,2015) بعنوان "The relationship between corporate governance and firm performance in non –financial firms : Evidence from Jordan".

العلاقة بين الحاكمية المؤسسية و أداء الشركات غير المالية : دراسة تحليلية في الأردن .

تبحث هذه الدراسة العلاقة بين الحاكمية المؤسسية من خلال دراسة تركيبة المجلس، هيكل الملكية وحجم المجلس، و أداء الشركات غير المالية . تشمل عينة الدراسة (132) شركة غير

مالية مدرجة في سوق عمان المالي للفترة الواقعة ما بين 2004 و 2009 مزودة بالمشاهدات المالية السنوية لهذه المؤسسات والبالغ عددها (792) . تتألف عينة المشاهدات هذه من (378) مشاهدة مالية سنوية تخص القطاع الصناعي و (414) مشاهدة مالية سنوية تخص القطاع الخدمي .

توصلت الدراسة إلى أن حجم المجلس يؤثر إيجابيا على أداء الشركة من خلال العوائد على الأصول الثابتة بينما تركيبة المجلس تؤثر تأثيرا إيجابيا على تلك الشركة من خلال العوائد على حقوق المساهمين على أية حال عندما يكون أداء الشركة مبني على القيمة السوقية، تكشف النتائج بأن الحاكمية المؤسسية لا تملك أي تأثير على أداء الشركة .

أخيرا، يجب على المؤسسات الصناعية والخدمية الأخذ بالإعتبار عددا من العوامل أهمها حجم المؤسسة، والذي يؤثر في تحديد الحاكمية المؤسسية وأداء الشركات. مع العلم بأن زيادة عدد الأعضاء في المجلس سيؤثر إيجابا على أداء الشركة من خلال العوائد على الأصول الثابتة، أما من جهة أخرى فإن الأعضاء من خارج المجلس سيساهمون بأداء الشركة من خلال العوائد على حقوق المساهمين .

7. دراسة بعنوان(Azzoz ,2015) بعنوان "Impact of corporate governance mechanisms on earnings quality and stock return : Evidence from Amman stock exchange".

أثر آليات الحاكمية المؤسسية على جودة الأرباح وعائد السهم : دليل من بورصة عمان .

تهدف هذه الدراسة إلى التعرف على أثر آليات حوكمة الشركات على جودة الأرباح والعائد على السهم وذلك بتطبيق التحليل الأساسي على الشركات المالية الأردنية خلال الفترة 2007 ـ 2012 . حيث أنه تم استخدم عدد أعضاء مجلس الإدارة، الإزدواجية للرئيس التنفيذي، مكونات مجلس الإدارة، عدد أعضاء لجنة التدقيق، مكونات لجنة التدقيق ونشاط لجنة التدقيق لقياس

الحاكمية المؤسسية. علاوة على ذلك، تم استخدام العائد على حقوق المساهمين ولوغاريتم إجمالي الأصول كمتغيرات التحكم . كما و أنه تم استخدام النموذج المعدل (Jones Model) للحصول على المستحقات التقديرية لتقدير جودة الأرباح، وتم استخدام نموذج Fame French Three (Factor Model) لتقدير عائد السهم. حيث أنه تم استخدام التحليل الوصفي، لتحليل الارتباط، اختبار التداخل الخطي وتحليل الانحدار من أجل اختبار فرضيات الدراسة. تشير نتائج الدراسة إلى أن آليات حوكمة الشركات ومجلس الإدارة ولجنة التدقيق كان لها تأثير على جودة الأرباح . وعلاوة على ذلك آليات مجلس الإدارة ولجنة التدقيق لها تأثير على عائد السهم. وتوصي الدراسة الشركات المالية الأردنية بتقليل عدد أعضاء مجلس الإدارة من أجل زيادة وظيفة المراقبة وتقييم أداء الشركة. علاوة على ذلك أوصى الباحث بتضمين مجلس الإدارة بالأعضاء الخارجيين والمدراء الغير تنفيذيين للتقليل من صراع الوكالة .

3.4.2 ما يميز الدراسة الحالية عن الدراسات السابقة

تناولت الدراسات السابقة مفهوم الحاكمية المؤسسية وعلاقتها بالعديد من المتغيرات المختلفة، كما تناولت الدراسات السابقة عددا مختلفا من مجتمعات الدراسة العربية والأجنبية، إلا أن الدراسة الحالية تناولت أثر الحاكمية المؤسسية على ربحية الشركات العائلية المدرجة في بورصة عمان للأوراق المالية، وهو ما لم تتناوله الدراسات السابقة على حد اطلاع الباحثة. وأنها تركز على قطاع مهم وهو الشركات العائلية، حيث يمثل هذا القطاع النسبة الكبرى من إجمالي الشركات العاملة بالاقتصاديات الوطنية للعديد من دول العالم . حيث اتضح للباحثة وجود ندرة واضحة في الدراسات التي قامت بالبحث في قطاع الشركات العائلية .

4.4.2 ملخص الدراسات السابقة

الرقم	عنوان الدراسة	اسم الباحث والسنة	أهم أهداف الدراسة	أهم نتائج الدراسة	الاستفادة من الدراسة
.1	أثر فاعلية الحاكمية المؤسسية على الأداء المالي للشركات المدرجة في سوق فلسطين للأوراق المالية	دراسة قباجة 2008	هدفت هذه الدراسة إلى بيان أثر فاعلية الحاكمية المؤسسية على الأداء المالي للشركات المدرجة في سوق فلسطين للأوراق المالية .	وجود علاقة طردية ذات دلالة إحصائية بين فاعلية الحاكمية المؤسسية من جهة وبين العائد على حق الملكية والعائد على الاستثمار	تم الاستفادة من هذه الدراسة من خلال معرفة أثر فاعلية الحاكمية المؤسسية على الأداء المالي للشركات
.2	أثر فاعلية الحاكمية المؤسسية على جودة الأرباح والمتانة المالية : دراسة تطبيقية على البنوك الأردنية المدرجة أسهمها في بورصة عمان	دراسة أبو نقيرة 2014	هدفت هذه الدراسة إلى اختبار فاعلية الحاكمية المؤسسية في البنوك الأردنية المدرجة أسهمها في بورصة عمان على جودة الأرباح ومؤشرات المتانة المالية .	توفر العديد من متطلبات الحاكمية المؤسسية في البنوك الأردنية . وأن أرباح هذه البنوك تتوفر فيها خاصية الإستمرارية ، وبالتالي جودة الأرباح ، كما تم التوصل إلى أن البنوك الأردنية تتمتع بالملاءة والمتانة المالية .	تم الاستفادة من هذه الدراسة من خلال معرفة أثر فاعلية الحاكمية المؤسسية على جودة الأرباح
.3	أثر تطبيق الحاكمية المؤسسية وفاعلية نظام الرقابة الداخلية وهيكل الملكية على ربحية الشركات المساهمة العامة المدرجة في بورصة عمان	العقيدات 2014	هدفت هذه الدراسة إلى بيان أثر أبعاد كل من الحاكمية المؤسسية ومكونات نظام الرقابة الداخلية وهيكل الملكية على ربحية الشركات المساهمة العامة المدرجة في بورصة عمان .	وجود علاقة موجبة بين أبعاد الحاكمية المؤسسية المتمثلة بعدد أعضاء لجنة المكافآت والترشح على العائد على حقوق الملكية ، وكذلك هناك علاقة موجبة ذات دلالة إحصائية بين أعضاء لجنة التدقيق والعائد على الأصول ، بينما هناك علاقة سالبة ذات دلالة إحصائية بين فصل دور المدير التنفيذي عن رئيس المجلس والعائد على الأصول ، وعلاقة سالبة بين عدد الأعضاء غير التنفيذيين وعدد أعضاء مجلس الادارة واستقلالية أعضاء مجلس الإدارة وفصل دور المدير التنفيذي عن رئيس المجلس ونسبة مجمل الربح ، وعدم تأثير تطبيق متطلبات الرقابة الداخلية على ربحية الشركات .	تم الاستفادة من هذه الدراسة من خلال معرفة أثر تطبيق الحاكمية المؤسسية وفاعلية نظام الرقابة الداخلية وهيكل الملكية على ربحية الشركات
.4	أثر الحاكمية المؤسسية على أداء الشركات المدرجة في الأسواق المالية لدول مجلس التعاون الخليجي	دراسة السرطاوي 2015	هدفت هذه الدراسة إلى بيان أثر الحاكمية المؤسسية على أداء الشركات المدرجة بالأسواق المالية لدول مجلس التعاون الخليجي ، وتحديد مستوى ومد التفاوت بين هذه الشركات في تطبيق الحاكمية .	وجود مستوى كاف من الالتزام بمبادئ الحاكمية المؤسسية بالرغم من تباين مستوى تطبيقها ، وكذلك وجود أثر للالتزام بتطبيق مبادئ الحاكمية على بعض مؤشرات الأداء	تم الاستفادة من هذه الدراسة من خلال معرفة أثر الحاكمية المؤسسية على أداء الشركات
.5	أثر الحاكمية الكؤسسية على الأداء المالي وغير المالي في ظل تطبيق أساليب المحاسبة الإدارية الحديثة في الشركات الصناعي المساعمة الأردنية	دراسة الأصقع،2017	هدغت هذه الدراسة إلى التعرف على أثر الحاكمية المؤسسية في تحسين الأداء المالي وغير المالي فيالشركات الصناعية المساهمة الأردنية.	وجود أثر للحاكمية المؤسسية على تحسين الأداء المالي وغير المالي ، كما أن هناك تباين واضح بين الشركات الصناعية من حيث قدرتها على استغلال مواردها الاقتصادية المتاحة بكفاءة وفاعلية.	تم الاستفادة منهذه الدراسة في معرفة أثر الحاكمية المؤسسية على الأداء المالي وغير المالي في الشركات
.6	The effect of Ccorporate governance on the performance of Jordanian industrial companies : An empirical study on Amman stock exchange	Alhaddad ,et al .,2011	هدفت هذه الدراسة إلى تقديم أدلة على ما إذا كانت مؤشرات الحكم على الأداء المؤسسي للشركات الصناعية المدرجة في بورصة عمان تتأثر بالحاكمية المؤسسية .	تشير النتائج إلى أن هناك علاقة إيجابية بين الربحية والحوكمة إما عن طريق ربحية السهم ، أو عن طريق العائد على الأصول ، وأيضا وجود علاقة إيجابية بين كل من السيولة ، وتوزيع أرباح السهم الواحد ، وحجم الشركة مع حوكمة الشركات ، حيث تشير النتائج إلى أن هناك علاقة إيجابية بين حوكمة الشركات والأداء المؤسسي .	تم الاستفادة من هذه الدراسة من خلال معرفة أثر الحاكمية المؤسسية على أداء الشركات الصناعية
.7	Family ownership and firm performance : The case of Amman stock exchange	دراسة Samara , 2012	هدفت هذه الدراسة إلى دراسة العلاقة بين الملكية العائلية وأداء الشركات .	توصلت هذه الدراسة إلى وجود علاقة قوية بين الملكية العائلية ومقياس الأداء السوقي ،بشكل عام أظهرت النتائج عدم وجود علاقة بين الملكية العائلية وأداء الشركات	تم الاستفادة من هذه الدراسة من خلال معرفة أثر الملكية العائلية على أداء الشركات
.8	Corporate governance and bank performance : Evidence from Jordanian banking industry	دراسة Tomer&Bino , 2012	تهدف هذه الدراسة إلى دراسة العلاقة بين الحاكمية المؤسسية في البنوك الأردنية وأدائها .	وتوصلت الدراسة إلى وجود أثر لهيكل ملكية البنك وطبيعة أعضاء مجلس الإدارة في أداء البنك . وقد أظهرت النتائج أن أفضل البنوك أداء هي التي تملك المؤسسات غالبية أسهمها ، ويصبح أداء البنك أكثر فعالية كلما زادت نسبة ملكية رئيس مجلس الإدارة وأعضائه في أسهمه ، علما بأنه لم يكن لعدد أعضاء مجلس الإدارة أهمية واضحة في التأثير على أداء البنك .	تم الاستفادة من هذه الدراسة من خلال معرفة أثر الحاكمية المؤسسية على أداء البنوك
.9	Impact of Corporate governance on the performance of insurance sector in Jordan	دراسة Almaqaplah , 2014	هدفت هذه الدراسة إلى البحث في قياس أثر حاكمية الشركات على أداء قطاع التأمين الأردني .	إن العائد على الأصول هو أفضل نموذج لغايات الدراسة مبينا أن الزيادة في عدد مجلس الإدارة يؤثر بشكل سلبي على أداء الشركات وأن الفصل في المهام والمسؤوليات لأعضاء مجلس الإدارة يؤدي إلى تحسين أداء الشركات ، كما أظهرت النتائج بأن الشركات ذات الحجم الكبير لديها القدرة على تحسين أدائها بالمقارنة مع الشركات ذات الحجم الصغير ، وأن الملكية الأجنبية لا تؤثر على أداء الشركات .	تم الاستفادم من هذه الدراسة من خلال معرفة أثر الحاكمية المؤسسية على أداء قطاع التأمين

.10	Corporate governance , ownership structure and bank performance in Jordan	دراسة Alamarneh ,2014	تهدف هذه الدراسة إلى التحقق من تأثير هيكل الملكية وحوكمة الشركات على إداء البنوك (الربحية وكفاءة التشغيل) .	إن تركيز الملكية له تأثير إيجابي وهام في أداء البنك (الربحية) في حين أن الملكية الأجنبية تؤثر بشكل إيجابي على أداء البنك (كفاءة التشغيل) . بالإضافة إلى أن حجم مجلس الإدارة يزيد من الأداء (الربحية) للبنك .	تم الاستفادة من هذه الدراسة من خلال معرفة أثر هيكل الملكية وحوكمة الشركات على أداء البنوك
.11	The relationship between corporate governance and firm performance in non – financial firms : Evidence from Jordan	دراسة Bader , 2015	تهدف هذه الدراسة إلى البحث في العلاقة بين الحاكمية المؤسسية من خلال دراسة تركيبة المجلس ، هيكل الملكية وحجم المجلس ، وأداء الشركات غير المالية .	إن حجم المجلس يؤثر إيجابيا على أداء الشركة من خلال العوائد على الأصول الثابتة بينما تركيبة المجلس تؤثر تأثيرا إيجابيا على تلك الشركة من خلال العوائد على حقوق المساهمين . على أية حال عندما يكون أداء الشركة مبني على القيمة السوقية ، تكشف النتائج بأن الحاكمية المؤسسية لا تملك أي تأثير على أداء الشركة .	تم الاستفادة من هذه الدراسة من خلال معرفة أثر الحاكمية المؤسسية على أداء الشركات غير المالية
.12	Impact of Corporate governance mechanisms on earnings quality and stock return : Evidence from Amman stock exchange	دراسة Azzoz, 2015	تهدف هذه الدراسة إلى التعرف على أثر آليات حوكمة الشركات على جودة الأرباح والعائد على السهم وذلك بتطبيق التحليل الأساسي على الشركات المالية الأردنية	أن آليات حوكمة الشركات ومجلس الإدارة ولجنة التدقيق كان لها تأثير على جودة الأرباح . وعلاوة على ذلك آليات مجلس الإدارة ولجنة التدقيق لها تأثير على عائد السهم .	تم الاستفادة من هذه الدراسة من خلال معرفة أثر آليات الحاكمية المؤسسية على جودة الأرباح وعائد السهم

الفصل الثالث

الطريقة والإجراءات

تمهيد

1.3 منهجية الدراسة

2.3 أساليب جمع البيانات

3.3 مجتمع وعينة الدراسة

4.3 أساليب تحليل البيانات

الفصل الثالث

الطريقة والإجراءات

تمهيد

يتناول هذا الفصل عرض لمنهجية الدراسة، وأساليب جمع البيانات، ومجتمع وعينة الدراسة، وأساليب تحليل البيانات .

1.3 منهجية الدراسة

اعتمدت هذه الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي الذي يعتبر من أكثر المناهج استخداما في الدراسات الإجتماعية والإنسانية، ولغاية جمع بيانات الدراسة اعتمدت الباحثة على التقارير المالية السنوية للشركات العائلية المدرجة في سوق عمان للأوراق المالية للفترة الممتدة ما بين عام 2012 إلى عام 2014 .

2.3 أساليب جمع البيانات

من أجل الوصول إلى أهداف الدراسة واختبار فرضياتها، تم الحصول على البيانات بالإعتماد على المصادر الآتية:

1- **المصادر الأولية:** وتمثل القوائم المالية الخاصة بقطاعي الصناعة والخدمات المدرجة في سوق عمان للأوراق المالية وذلك خلال الفترة الممتدة مابين عام 2012 إلى2014 .

2- **المصادر الثانوية:** حيث تمثل الكتب العربية والأجنبية والمواقع الإلكترونية التي تم تناولها من قبل الباحثة، إضافة إلى الدراسات العربية والأجنبية التي تم الإطلاع عليها بالإضافة إلى الأبحاث القريبة من هذا الموضوع والمقالات والدوريات، وذلك من أجل تغطية الجانب النظري للدراسة .

3.3 مجتمع وعينة الدراسة

يتكون مجتمع الدراسة من جميع شركات القطاع الصناعي وقطاع الخدمات المدرجة في بورصة عمان للأوراق المالية والبالغ عددها (103) شركة، حيث تم اختيار عينة الدراسة اعتمادا على أسلوب العينة القصدية، وذلك عن طريق اختيار الشركات المتوافرة بياناتها بشكل كامل على مدار سنوات الدراسة، وذلك خلال الفترة الممتدة من 2012 إلى 2014 والتي تكون نسب الملكية العائلية 5% فأكثر. وبناءا على ذلك تكونت عينة الدراسة من (78) شركة مدرجة في بورصة عمان للأوراق المالية.

4.3 أساليب تحليل البيانات

من أجل تحقيق أهداف الدراسة، قامت الباحثة باستخدام الأساليب الإحصائية المتمثلة في كل من:

1 - الأساليب الإحصائية الوصفية: حيث قامت الباحثة باستخدام الأسلوب الوصفي وذلك لتحليل بيانات الدراسة لكافة متغيرات الدراسة وذلك لاستخراج عدة مقاييس إحصائية وصفية مثل الوسط الحسابي والانحراف المعياري .

2 - اختبار فرضيات الدراسة والمتمثلة باستخدام أسلوب الإنحدار المتعدد، وذلك من أجل اختبار مدى تأثير المتغيرات المستقلة على المتغير التابع في هذه الدراسة، وكذلك استخدام الإرتباط الخطي لاختبار عدم وجود ارتباط عالي بين المتغيرات المستقلة . وقامت الباحثة باستخدام برنامج التحليل الإحصائي (SPSS) لهذه الغاية .

الفصل الرابع

تحليل البيانات واختبار الفرضيات

1.4 المقدمة

2.4 وصف متغيرات الدراسة

3.4 اختبار فرضيات الدراسة

الفصل الرابع

تحليل ومناقشة النتائج

1.4 المقدمة

يعرض هذا الفصل نتائج الدراسة، كما يتناول بحث اثر الحاكمية المؤسسية على ربحية الشركات العائلية المدرجة في بورصة عمان للاوراق المالية خلال الفترة (2012–2014)،كما يعرض نتائج التحليل الوصفي للمتغيرات.

2.4 وصف متغيرات الدراسة

جدول (1)

المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لمتغيرات الدراسة

عائلية					غير عائلية					عائلية
SD	Mean	Max	Min	N	SD	Mean	Max	Min	N	
2.56	8.09	16	3	234	3.35	9.44	25	4	75	حجم مجلس الادارة
87117055.83	40040955.2	817924769	469848	234	420802811.26	236321308.12	1798635967	1823902	75	حجم الشركة (بالدينار الأردني)
24.30	35.26	119.25	.10	234	21.16	35.01	93.26	6.97	75	المديونية
24.304	64.30	99.90	-19.25	234	22.107	63.09	93.03	6.74	75	الملكية
11.60	2.2572	40.38	-96.4	234	8.62	3.95	31.4	-20.5	75	العائد على الاصول
22.35	.9699	89.07	-178.24	234	14.560	5.19	45.4	-35.8	75	العائد على حقوق الملكية
2.44253	7.235	20	4	234	2.51661	7.6667	15	6	75	عدد مرات اجتماع مجلس الادارة
5.62231	0.4256	86	0	234	0.1815	0.0368	0.92	0	75	نسبة الاعضاء المستقلين
0.43017	0.7564	1	0	234	0.19728	0.96	1	0	75	الفصل بين منصبي الرئيس والمدير العام
4220459	119507	279949	-1.1	234	3467321	126816	1.99	-2.6	75	صافي الدخل

يبين الجدول رقم(1) نتائج التحليل الوصفي خلال الفترة (2012–2014) للشركات العائلية والغير عائلية، حيث يظهر أن متوسط حجم مجلس الادارة للشركات الغير عائلية (9.4) مقارنة

بالشركات العائلية (8.09)،كما بلغ المتوسط الحسابي لحجم الشركات الغير عائلية (236,321,308.12) مقارنة بحجم الشركات العائلية والذي بلغ (40,040,955.2)، وبلغ المتوسط الحسابي لمديونية الشركات الغير عائلية (35.01) مقارنة بمديونية الشركات العائلية والذي بلغ (35.2)، وتشير هذه النسب إلى اعتماد هذه الشركات على الديون بمقدار تلك النسب في تمويل استثماراتها، وحسب رأي الباحثة تعتبر هذه القيم في حدود المنطق والسبب في ذلك يعود إلى طبيعة نشاط الشركات الصناعية والخدمية التي تحتاج إلى رأس مال كبير للقيام بعملها، وبلغ المتوسط الحسابي لملكية الشركات الغير عائلية (63.09) مقارنة بملكية الشركات العائلية والذي بلغ (64.3)، وتشير هذه النسب إلى قدرة الشركات على تمويل أصولها عن طريق حقوق المساهمين بمقدار تلك النسب، وبلغ المتوسط الحسابي للعائد على الاصول للشركات الغير عائلية (3.9) مقارنة بالعائد على الاصول للشركات العائلية والذي بلغ (2.2)، حيث تشير هذه النسب إلى قدرة هذه الشركات على تحقيق الأرباح من خلال استغلال الموارد المتاحة، وبلغ المتوسط الحسابي للعائد على حقوق الملكية للشركات الغير عائلية (5.1) مقارنة بالعائد على حقوق الملكية للشركات العائلية والذي بلغ (0.96)، وتشير هذه النسب إلى أن هذه الشركات تحقق عوائد تعود بالنفع على مالكيها بمقدار هذه النسب، وبلغ المتوسط الحسابي لعدد مرات اجتماع المجلس للشركات الغير عائلية (7.6) مقارنة بعدد مرات اجتماع المجلس للشركات العائلية والذي بلغ (7.2)، وبلغ المتوسط الحسابي لنسبة الاعضاء المستقلين للشركات الغير عائلية (0.036) مقارنة بنسبة الاعضاء المستقلين للشركات العائلية والذي بلغ (0.42)، وبلغ المتوسط الحسابي للفصل بين منصبي الرئيس والمدير العام للشركات الغير عائلية (0.96) مقارنة بالفصل بين منصبي الرئيس والمدير العام للشركات العائلية والذي بلغ (0.75)، وبلغ المتوسط الحسابي لصافي الدخل للشركات الغير عائلية (126816) مقارنة بصافي الدخل للشركات العائلية والذي بلغ (119507).

جدول (2)

التكرارات والنسب المئوية للشركات العائلية وغير العائلية التي تكون الجهة القائمة بعملية التدقيق من شركات التدقيق الاربعه الكبار.

		شركات التدقيق الأربعة الكبار		المجموع
		لا تنتمي	تنتمي	العدد
غير عائلية	العدد	27	48	75
	النسبة	8.7%	15.5%	24.3%
عائلية	العدد	191	43	234
	النسبة	61.8%	13.9%	75.7%
المجموع	العدد	218	91	309
	النسبة	70.6%	29.4%	100.0%

يبين الجدول (2) التكرارات والنسب المئوية للشركات العائلية وغير العائلية التي تكون الجهة القائمة بعملية التدقيق من شركات التدقيق الاربعه الكبار، حيث اظهرت النتائج ان نسبة الشركات العائلية التي تكون الجهة القائمة بعملية التدقيق من شركات التدقيق الاربعه (13.9) مقارنة بنسبة الشركات الغير عائلية (15.5)، كما بلغت نسبة الشركات العائلية التي لاتكون الجهة القائمة بعملية التدقيق من شركات التدقيق الاربعه الكبار (61.8) مقارنة بنسبة الشركات الغير عائلية (8.7).

جدول (3)

التكرارات والنسب المئوية للشركات العائلية وغير العائلية الصناعية وغير الصناعية

		الشركات الصناعية		المجموع
		غير صناعية	صناعية	العدد
غير عائلية	العدد	42	33	75
	النسبة	13.6%	10.7%	24.3%
عائلية	العدد	102	132	234
	النسبة	33.0%	42.7%	75.7%
المجموع	العدد	144	165	309
	النسبة	46.6%	53.4%	100.0%

يبين الجدول (3) التكرارات والنسب المئوية للشركات العائلية وغير العائلية الصناعية وغير الصناعية، حيث أظهرت النتائج أن نسبة الشركات العائلية الصناعية (42.7) مقارنة بنسبة الشركات غير العائلية (10.7)، الأمر الذي يشير إلى أن العائلات الأردنية تسيطر بنسبة 43% على الشركات الصناعية، كما بلغت نسبة الشركات العائلية غير الصناعية (33) مقارنة بنسبة الشركات غير العائلية (13.6). حيث يشير ذلك إلى أن العائلات الأردنية تسيطر بنسبة 33% على الشركات غير الصناعية (الخدمية) .

3.4 اختبار فرضيات الدراسة

الفرضية الرئيسية الأولى:

لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية للحاكمية المؤسسية على ربحية الشركات العائلية المدرجة في بورصة عمان للأوراق المالية .

في الفرضية الأولى لا يمكن جمع قيم متغير الربحية الذي له عدة مؤشرات وذلك لعدم وجود إطار يفسر ناتج قيم المؤشرات والمعبرة عن الربحية، وبالتالي لا يمكن اختبارها بفرضية واحدة وإنما سيتم اختبارها بالفرضيات الفرعية ذات العلاقة والتي سيتم اختبارها باستخدام تحليل الانحدار المتعدد .

الفرضية الفرعية الأولى :

لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية للحاكمية المؤسسية على العائد على أصول الشركات العائلية المدرجة في بورصة عمان للأوراق المالية .

لمعرفة اثر الحاكمية المؤسسية على العائد على الأصول للشركات العائلية الأردنية قامت الباحثة باستخدام تحليل الانحدار المتعدد والجدول (4) يبين نتائج تحليل الانحدار.

جدول(4)

تحليل الانحدار المتعدد لمعرفة أثر الحاكميه المؤسسية على العائد على الأصول (ROA) للشركات العائليه

المتغير المستقل	معامل الانحدار β	T	Sig.*t	Tolerance	VIF
الشركات العائلية	.360	1.110	.268	.030	33.138
الشركات العائلية* فصل المناصب	-.473	-2.16	*.032	.066	15.081
الشركات العائلية*نسبةالاستقلالية	-.005	-.081	.935	.813	1.230
الشركات العائلية* عدد الاجتماعات	-.044	-.181	.857	.054	18.646
الشركات العائلية*حجم مجلس الادارة	.077	.404	.687	.087	11.485
الفصل بين منصبي الرئيس والمدير العام	.256	2.140	*.033	.222	4.496
نسبة الاعضاءالمستقلين	-.055	-.884	.377	.822	1.216
عدد مرات اجتماع مجلس الادارة	.000	.000	1.00	.094	10.603
حجم مجلس الادارة	-.035	-.317	.752	.267	3.752
حجم الشركة	.190	2.582	*.010	.587	1.704
شركة التدقيق	-.032	-.490	.624	.727	1.376
المديونية	-.114	-.445	.657	.049	20.510
الملكية	.036	.143	.886	.049	20.312
قطاع الصناعة	-.041	-.672	.502	.855	1.170
الحد الثابت	.123				
الارتباط R	.255				
التباين المفسر R^2	.065				
F	1.465				
F Sig*	.123				

يبين الجدول رقم (4) نتائج التحليل الإحصائي للبيانات المتعلقة بتأثير أبعاد الحاكميه المؤسسيه على العائد على الاصول للشركات العائلية خلال الفترة (2012–2014) باستخدام برنامج (SPSS)، والإحصاءات الواردة في الجدول فهي كالتالي: تمثل βiمعامل الانحدار، وقيم "t"، ومستوى المعنوية، وقيمة معامل الارتباط والتباين المفسر.

كما يتبين من الجدول أعلاه أن التباين المفسر R Square بلغ (0.065) مما يعني أن كل العوامل المستقلة مجتمعة تفسر ما مقداره (6.5%) من التغيرات التي تحدث في العائد على الاصول وان هناك (93.5%) من التغيرات التي تؤثر في العائد على الاصول تحدث نتيجة متغيرات أخرى غير محددة في هذه الدراسة.

وكذلك يبين الجدول أعلاه استخدام الارتباط الخطي Multicolinirity لاختبار فرض عدم وجود ارتباط عالي بين المتغيرات المستقلة حيث قامت الباحثة بعمل اختبار معامل تضخم التباين (VIF) واختبار التباين المسموح بـ Tolerance لكل متغير حيث يجب أن لا يتجاوز معامل التضخم عدا القيمة (10) و Toleranceأن يكون أ كبر من (0.05).حيث أن معظمها لم تتجاوز هذا الحد.

كما بلغت قيمة F (1.465) وهي غير دالة عند مستوى دلاله (0.05≥α) وهذا يؤكد صحة قبول الفرضية الفرعية الاولى عند مستوى دلالة 0.05. أي أنه لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية للحاكمية المؤسسية على العائد على أصول الشركات العائلية الأردنية .

وترى الباحثة أنه إذا كان هنالك فصل بين منصبي رئيس مجلس الإدارة والمدير العام للشركات العائلية فالأثر سوف يكون إيجابيا على الربحية ، وذلك يعني أنه كلما كان هنالك فصل في الشركات العائلية فإنه يقلل من ممارسة المحاسبة الإبداعية وهذا مرده إلى أن الفصل يزيد من كفاءة إدارة الشركة وجودة الأرباح والعمليات التشغيلية ، وهذا كله ينعكس بشكل إيجابي على

الأرباح لكن النتيجة كانت عكس ما هو متوقع حيث كان هنالك تأثير سلبي ذو دلالة إحصائية لفصل منصبي رئيس مجلس الإدارة والمدير العام على العائد على الأصول .

أما متغير نسبة الأعضاء المستقلين فلم يكن له أثر ذو دلالة إحصائية على العائد على أصول الشركات العائلية، وترى الباحثة أن السبب في ذلك قد يعود إلى أن هذه الشركات لم تطبق هذه القاعدة حيث إن تأسيس مجلس إدارة قوي ومستقل يعتبر من القرارات الحكيمة التي تتخذها العائلات عندما تصل عمليات الشركة إلى درجة من الإتساع والتعقيد. حيث إن وجود مجلس إدارة قوي غير خاضع لسيطرة العائلة يعتبر العنصر الحاسم في استمرار و نجاح هذه الشركات وبالتالي تعظيم ربحية الشركة .

وبالنسبة لمتغير عدد اجتماعات مجلس الإدارة فلم يكن له أثر ذو دلالة إحصائية على العائد على أصول الشركات العائلية، وتعزو الباحثة هذه النتيجة إلى أن ذلك قد يعود إلى أن هذه الشركات لم تطبق هذه القاعدة حيث أن زيادة عدد اجتماعات مجلس الإدارة يؤدي إلى إعطاء نظرة شاملة عن أعمال الشركة ومركزها المالي، كما يقدم نظرة مستقبلية لنشاط الشركة خلال العام القادم.

وفيما يتعلق بمتغير حجم مجلس الإدارة فلم يكن له أثر ذو دلالة إحصائية عل العائد على أصول الشركات العائلية، وترجح الباحثة أن السبب في ذلك قد يعود إلى أن هذه الشركات لم تطبق هذه القاعدة حيث أن زيادة عدد أعضاء مجلس الإدارة له أثر إيجابي في تنوع خبرات أعضاء المجلس واتخاذهم القرارات الاستثمارية المناسبة و رفع مستوى الربحية .

وترى الباحثة أن هذه العلاقات تشير إلى أن هذه الشركات لم تقم بتنفيذ حاكمية الشركات والتي أدت إلى عدم التأثير على الربحية من خلال العائد على الأصول .

الفرضية الفرعية الثانية :

لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية للحاكمية المؤسسية على العائد على حقوق الملكية للشركات العائلية المدرجة في بورصة عمان للأوراق المالية .

لمعرفة اثر الحاكمية المؤسسية على العائد على حقوق الملكية للشركات العائلية الأردنية قامت الباحثة باستخدام تحليل الانحدار المتعدد والجدول (5) يبين نتائج تحليل الانحدار.

جدول(5)

تحليل الانحدار المتعدد لمعرفة أثر الحاكميه المؤسسية على العائد على حقوق الملكية(ROE) للشركات العائليه الأردنية

المتغير المستقل	معامل الانحدار β	T	Sig.*t	Tolerance	VIF
عائلية	.426	1.310	.191	.030	33.138
الشركات العائلية* فصل المناصب	-.534	-2.43	.015	.066	15.081
الشركات العائلية*نسبةالاستقلالية	-.012	-.192	.848	.813	1.230
الشركات العائلية*عدد الاجتماعات	.018	.072	.943	.054	18.646
الشركات العائلية*حجم مجلس الادارة	.047	.244	.808	.087	11.485
الفصل بين منصبي الرئيس والمدير العام	.233	1.944	*.053	.222	4.496
نسبة الاعضاء المستقلين	-.025	-.401	.689	.822	1.216
عدد مرات اجتماع مجلس الادارة	.008	.041	.967	.094	10.603
حجم مجلس الادارة	-.041	-.370	.711	.267	3.752
حجم الشركة	.197	2.672	.008*	.587	1.704
شركة التدقيق	.060	.906	.365	.727	1.376
المديونية	-.171	-.667	.505	.049	20.510
الملكية	-.094	-.369	.712	.049	20.312
قطاع الصناعة	-.031	-.510	.611	.855	1.170
الحد الثابت	-2.321				
الارتباطR	.249[a]				
التباين المفسر R^2	.062				
F	1.393				
F Sig*	.155[b]				

يبين الجدول رقم (5) نتائج التحليل الإحصائي للبيانات المتعلقة بتأثير أبعاد الحاكميه المؤسسيه على العائد على **حقوق الملكية** للشركات العائلية خلال الفترة (2012–2014) باستخدام برنامج (SPSS)، والإحصاءات الواردة في الجدول فهي كالتالي: تمثل βiمعامل الانحدار، وقيم "t"،ومستوى المعنوية، وقيمة معامل الارتباط والتباين المفسر.

وكذلك يبين الجدول أعلاه استخدام الارتباط الخطي Multicolinirity لاختبار فرض عدم وجود ارتباط عالي بين المتغيرات المستقلة حيث قامت الباحثة بعمل اختبار معامل تضخم التباين (VIF) واختبار التباين المسموح بـ Tolerance لكل متغير حيث يجب أن لا يتجاوز معامل التضخم عدا القيمة (10) وTolerance أن يكون أ كبر من (0.05).حيث أن معظمها لم تتجاوز هذا الحد.

كما يتبين من الجدول أعلاه أن التباين المفسر R Square بلغ (0.062) مما يعني أن كل العوامل المستقلة مجتمعة تفسر ما مقداره (6.2%) من التغيرات التي تحدث في العائد على حقوق الملكية وان هناك (93.8%) من التغيرات التي تؤثر في العائد على حقوق الملكية تحدث نتيجة متغيرات أخرى غير محددة في هذه الدراسة.

كما بلغت قيمة F (1.393) وهي غير دالة عند مستوى دلاله ($0.05 \geq \alpha$) وهذا يؤكد صحة قبول الفرضية الفرعية الثانية عند مستوى دلالة 0.05. أي أنه لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية الحاكمية المؤسسية على العائد على حقوق الملكية للشركات العائلية الأردنية .

يتضح من خلال النتائج السابقة أنه لم يكن لمتغير فصل منصبي رئيس مجلس الإدارة والمدير العام أثر ذو دلالة إحصائية على العائد على حقوق الملكية للشركات العائلية، وترى الباحثة أنه إذا كان هنالك فصل بين منصبي رئيس مجلس الإدارة والمدير العام للشركات العائلية فالأثر سوف يكون إيجابيا على الربحية، وذلك يعني أنه كلما كان هنالك فصل في الشركات العائلية فإنه يقلل

من ممارسة المحاسبة الإبداعية وهذا مرده إلى أن الفصل يزيد من كفاءة إدارة الشركة وجودة الأرباح والعمليات التشغيلية، وهذا كله ينعكس بشكل إيجابي على الأرباح حيث أن عدم الفصل يمكن سواءا المدير أو رئيس مجلس الإدارة من السيطرة الكاملة على الشركة وتوجيهها وفقا لرغباته ومصالحه الشخصية .

أما متغير نسبة الأعضاء المستقلين فلم يكن له أثر ذو دلالة إحصائية على العائد على حقوق الملكية للشركات العائلية، وترى الباحثة أن السبب في ذلك قد يعود إلى أن هذه الشركات لم تطبق هذه القاعدة حيث إن تأسيس مجلس إدارة قوي ومستقل يعتبر من القرارات الحكيمة التي تتخذها العائلات عندما تصل عمليات الشركة إلى درجة من الإتساع والتعقيد. حيث إن وجود مجلس إدارة قوي غير خاضع لسيطرة العائلة يعتبر العنصر الحاسم في استمرار و نجاح هذه الشركات وبالتالي تعظيم ربحية الشركة .

وبالنسبة لمتغير عدد اجتماعات مجلس الإدارة فلم يكن له أثر ذو دلالة إحصائية على العائد على حقوق الملكية للشركات العائلية، وتعزو الباحثة هذه النتيجة إلى أن ذلك قد يعود إلى أن هذه الشركات لم تطبق هذه القاعدة حيث أن زيادة عدد اجتماعات مجلس الإدارة يؤدي إلى إعطاء نظرة شاملة عن أعمال الشركة ومركزها المالي، كما يقدم نظرة مستقبلية لنشاط الشركة خلال العام القادم.

وفيما يتعلق بمتغير حجم مجلس الإدارة فلم يكن له أثر ذو دلالة إحصائية عل العائد على حقوق الملكية للشركات العائلية، وترجح الباحثة أن السبب في ذلك قد يعود إلى أن هذه الشركاتلم تطبق هذه القاعدة حيث أن زيادة عدد أعضاء مجلس الإدارة له أثر إيجابي في تنوع خبرات أعضاء المجلس واتخاذهم القرارات الاستثمارية المناسبة و رفع مستوى الربحية .

وترى الباحثة أن هذه العلاقات تشير إلى أن هذه الشركات لم تقم بتنفيذ حاكمية الشركات والتي أدت إلى عدم التأثير على الربحية من خلال العائد على حقوق الملكية .

تحليل إضافي

قامت الباحثة باختبار الفرضيات السابقة الرئيسية والفرعية باستخدام تحليل الإنحدار المتعدد للشركات الغير عائلية والبالغ عددها (25) شركة للفترة الممتدة من2012 إلى 2014، حيث أظهرت النتائج عدم وجود أثر ذو دلالة إحصائية للحاكمية المؤسسية على كل من العائد على الأصول ROA والعائد على حقوق الملكية ROE. لذا تستنتج الباحثة أنه لا يوجد فرق في الأثر المترتب للحاكمية المؤسسية على الربحية للشركات العائلية وغير العائلية، وفي ذلك دلالة على ضعف إلتزام هذه الشركات بتطبيق الحاكمية المؤسسية وإذا لم تستطع الجهات المعنية بإدخال القوانين والإجراءات اللازمة لتعزيز نظم إدارة الشركات وإجبارها على الإلتزام بهذه القوانين، فستشجع المستثمرين في هذه الأسواق على استثمار أموالهم في أسواق أخرى تكون أكثر وضوحا وتتبع نظام مساءلة وهيئات رقابية تعمل على تطبيق القوانين وتحمي مصالح المساهمين.

اختبار ت للعينات المستقلة للمقارنة بين الشركات العائلية والشركات غير العائلية تبعا لمتغيرات الدراسة.

جدول(6)
اختبار ت للعينات المستقلة للمقارنة بين الشركات العائلية والشركات غير العائلية تبعا لمتغيرات الدراسة.

المتغير	الشركة	العدد	الوسط الحسابي	الانحراف المعياري	قيمة ت	الدلالة لاحصائية
نسبة الاعضاء المستقلين	غير عائلية	75	.0368	.18150	-.598	.550
	عائلية	234	.4256	5.62		
عدد مرات اجتماع مجلس الادارة	غير عائلية	75	7.66	2.51	1.322	.187
	عائلية	234	7.23	2.44		
حجم مجلس الادارة	غير عائلية	75	9.4400	3.35003	3.644	.000*
	عائلية	234	8.0983	2.56482		
حجم الشركة	غير عائلية	75	236321308.12	420802811.26	6.721	.000*
	عائلية	234	40040955.20	87117055.83		
شركة التدقيق	غير عائلية	75	.6400	.48323	8.324	.000*
	عائلية	234	.1838	.38812		

المديونية	غير عائلية	75	35.0103	21.16250	-.083	.934
	عائلية	234	35.2693	24.30190		
الملكية	غير عائلية	75	63.0909	22.10795	-.383	.702
	عائلية	234	64.3011	24.30419		
قطاع الصناعة	غير عائلية	75	.4400	.49973	-1.880	.061
	عائلية	234	.5641	.49694		
العائدعلى الاصول	غير عائلية	75	3.9540	8.62898	1.167	.244
	عائلية	234	2.2572	11.60311		
العائدعلى حقوق الملكية	غير عائلية	75	5.19	14.56	1.534	.126
	عائلية	234	.9699	22.35		
صافي الدخل	غير عائلية	75	12681628	34673217.77	4.971	.000*
	عائلية	234	1195075.02	4220458.86		

يبين الجدول (6) اختبار ت للعينات المستقلة للمقارنة بين الشركات العائلية والشركات غير العائلية تبعا لمتغيرات الدراسة، حيث اظهرت النتائج ما يلي:

- وجود فروقات ذات دلالة احصائية عند مستوى دلالة 0.05 لحجم مجلس الادراة بين الشركات العائلية والغير عائلية ولصالح الشركات الغير عائلية.
- وجود فروقات ذات دلالة احصائية عند مستوى دلالة 0.05 لحجم الشركة بين الشركات العائلية والغير عائلية ولصالح الشركات الغير عائلية.
- وجود فروقات ذات دلالة احصائية عند مستوى دلالة 0.05 لاتباع الشركات لشركات التدقيق الاربعه الكبار بين الشركات العائلية والغير عائلية ولصالح الشركات الغير عائلية.
- وجود فروقات ذات دلالة احصائية عند مستوى دلالة 0.05 لصافي الدخل بين الشركات العائلية والغير عائلية ولصالح الشركات الغير عائلية.

- **اختبار ز (مان ويتني) للعينات المستقلة للمقارنة بين الشركات العائلية والشركات غير العائلية تبعا لمتغيرات الدراسة.**

جدول (7)

اختبار ز للعينات المستقلة للمقارنة بين الشركات العائلية والشركات غير العائلية تبعا لمتغيرات الدراسة.

المتغير	الشركة	العدد	رتبة الوسط	قيمة ز	الدلالة الاحصائية
عدد مرات اجتماع مجلس الادارة	غير عائلية	75	163.87	-1.089	.276
	عائلية	234	152.16		
نسبة الاعضاء المستقلين	غير عائلية	75	151.46	-.925	.355
	عائلية	234	156.13		
عدد مرات اجتماع مجلس الادارة	غير عائلية	75	178.82	-3.873	*.000
	عائلية	234	147.37		
حجم مجلس الادارة	غير عائلية	75	182.93	-3.150	*.002
	عائلية	234	146.05		
حجم الشركة	غير عائلية	75	214.37	-6.613	*.000
	عائلية	234	135.97		
شركة التدقيق	غير عائلية	75	208.38	-7.531	*.000
	عائلية	234	137.89		
المديونية	غير عائلية	75	158.51	-.391	.696
	عائلية	234	153.87		
الملكية	غير عائلية	75	147.40	-.847	.397
	عائلية	234	157.44		
قطاع الصناعة	غير عائلية	75	140.48	-1.872	.061
	عائلية	234	159.65		
العائد على الاصول	غير عائلية	75	168.07	-1.456	.145
	عائلية	234	150.81		
العائد على حقوق الملكية	غير عائلية	75	174.18	-2.136	*.033
	عائلية	234	148.85		
صافي الدخل	غير عائلية	75	191.80	-4.099	*.000
	عائلية	234	143.21		

يبين الجدول (7) اختبار ز للعينات المستقلة للمقارنة بين الشركات العائلية والشركات غير العائلية تبعا لمتغيرات الدراسة، حيث اظهرت النتائج ما يلي:

- وجود فروقات ذات دلالة احصائية عند مستوى دلالة 0.05 لعدد مرات اجتماع مجلس الادارة بين الشركات العائلية والغير عائلية ولصالح الشركات الغير عائلية.

- وجود فروقات ذات دلالة احصائية عند مستوى دلالة 0.05 لحجم مجلس الادارة بين الشركات العائلية والغير عائلية ولصالح الشركات الغير عائلية.
- وجود فروقات ذات دلالة احصائية عند مستوى دلالة 0.05 لحجم الشركة بين الشركات العائلية والغير عائلية ولصالح الشركات الغير عائلية.
- وجود فروقات ذات دلالة احصائية عند مستوى دلالة 0.05 لاتباع الشركات لشركات التدقيق الاربعه الكبرى بين الشركات العائلية والغير عائلية ولصالح الشركات الغير عائلية.
- وجود فروقات ذات دلالة احصائية عند مستوى دلالة 0.05 للعائد على حقوق الملكية بين الشركات العائلية والغير عائلية ولصالح الشركات الغير عائلية.
- وجود فروقات ذات دلالة احصائية عند مستوى دلالة 0.05 لصافي الدخل بين الشركات العائلية والغير عائلية ولصالح الشركات الغير عائلية.

الفصل الخامس

النتائج والتوصيات

تمهيد

1.5 النتائج

2.5 التوصيات

الفصل الخامس

النتائج والتوصيات

تمهيد

يهدف هذا الفصل إلى عرض النتائج والتوصيات التي تم التوصل إليها من خلال عملية التحليل الإحصائي، ويمكن تلخيص أهم هذه النتائج والتوصيات التي توصلت إليها الدراسة .

1.5 نتائج الدراسة

بناء على الإختبارات الإحصائية واختبار فرضيات الدراسة يمكن تلخيص النتائج التي تم التوصل إليها على النحو التالي :

1- لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية للحاكمية المؤسسية والمتمثلة بـ (الفصل بين منصبي رئيس مجلس الادارة والمدير العام، نسبة الاعضاء المستقلين، عدد مرات اجتماع مجلس الادارة، حجم مجلس الادارة) على العائد على أصول الشركات العائلية المدرجة في بورصة عمان للأوراق المالية باستثناء متغير فصل منصبي رئيس مجلس الإدارة والمدير العام، حيث كان له أثر سلبي على الربحية . ومن الجدير بالذكر أن هذه النتيجة توافقت مع دراسة (العقيدات، 2014) التي توصلت إلى وجود علاقة سالبة ذات دلالة إحصائية بين فصل منصبي رئيس مجلس الإدارة والمدير العام على العائد على الأصول .

2- لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية الحاكمية المؤسسية والمتمثلة بـ (الفصل بين منصبي رئيس مجلس الادارة والمدير العام، نسبة الاعضاء المستقلين، عدد مرات اجتماع مجلس الادارة، حجم مجلس الادارة) على العائد على حقوق الملكية للشركات العائلية المدرجة في بورصة عمان للأوراق المالية .

2.5 توصيات الدراسة

بناءا على ما توصلت إليه الدراسة من نتائج تم وضع التوصيات التالية :

1- توصي الباحثة بتشديد الرقابة على الشركات العائلية من قبل الجهات المختصة مثل هيئة الأوراق المالية ومراقب عام الشركات، وذلك لعدم تطبيقها لقواعد الحاكمية المؤسسية .

2- توصي الباحثة بضرورة الفصل بين مهام رئيس مجلس الإدارة والمدير العام في الشركات العائلية المدرجة في بورصة عمان للأوراق المالية، حيث أن معظم هذه الشركات لا تفصل بين منصبي رئيس مجلس الإدارة والمدير العام .

3- توصي الباحثة بزيادة نسبة الأعضاء المستقلين في مجلس إدارة الشركات العائلية، بالإضافة إلى زيادة حجم مجلس الإدارة، لما لذلك من آثار إيجابية تعود بالنفع على الشركات .

قائمة المصادر والمراجع

أولا : المصادر والمراجع العربية

آل شبيب، دريد . (2009) ، **مقدمة في الإدارة المالية المعاصرة** ، ط 2، دار المسيرة ، عمان ، الاردن .

إبراهيم ، هدى (2014) ، دور حوكمة الشركات في محاربة الفساد من وجهة نظر محاسبية ، **مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية الجامعة** ، العدد 38، ص 217–232 .

أبو نقيرة ، نور الدين محمد (2014) **أثر فاعلية الحاكمية المؤسسية على جودة الأرباح والمتانة المالية : دراسة تطبيقية على البنوك الأردنية المدرجة أسهمها في بورصة عمان ،** رسالة دكتوراة في المحاسبة ، كلية الدراسات العليا ، جامعة العلوم الإسلامية .

الأصقع،محمد (2017)، أثر الحاكمية المؤسسية على الأداء المالي وغير المالي في ظل تطبيق أساليب المحاسبة الإدارية الحديثة في الشركات الصناعية المساهمة الأردنية ، رسالة ماجستير في المحاسبة ، كلية إدارة المال والأعمال،جامعة آل البيت، المفرق – الأردن .

بن جمعة ، فهد (2006) . المضاربون سيعطلون تنفيذ اصلاحات حوكمة الشركات .
Available :http: //WWW. Alarabia .net /article.aspx?p=26088

الجبوري ، صالح زبار (2016) أثر هيكل رأس المال على جودة الأرباح لشركات الصناعة المدرجة في سوق العراق للأوراق المالية، رسالة ماجستير في المحاسبة ، كلية إدارة المال والأعمال ، جامعة آل البيت ، المفرق – الأردن .

حداد ، فايز (2010) **الإدارة المالية** ، ط 3،دار الحامد للنشر والتوزيع ، عمان ، الأردن .

حسين ، صالح (2005) **أساليب الممارسة وإدارة السلطة في الشركات قضايا عامة** . بيروت : اتحاد المصارف العربية .

حماد ، طارق عبد العال (2005) **حوكمة الشركات – المفاهيم ، المبادئ ، التجارب** ، الطبعة الأولى ، الدار الجامعية ، الاسكندرية ، مصر .

الدرعاوي ، سلامة (2014) . الشركات العائلية في الاقتصاد .

Available:http://www.maqar.com/?id=68152

دليل قواعد حوكمة الشركات – هيئة الأوراق المالية ، (2008) ، عمان ، الأردن .

الربيعي ، حاكم ، وراضي ، حمد (2011) **حوكمة البنوك وأثرها في الأداء والمخاطرة** ، الطبعة الأولى ، دار اليازوري ، عمان ، الأردن .

زيدان ، عمرو (2005) ، **مراحل ومعوقات نمو الشركات الصناعية العائلية** ، المنظمة العربية للتنمية الإدارية ، القاهرة ، جمهورية مصر العربية .

السرطاوي ، عبد المطلب محمد (2015) أثر الحاكمية المؤسسية على أداء الشركات المدرجة في الأسواق المالية لدول مجلس التعاون الخليجي ، **المجلة الأردنية في إدارة الأعمال**، المجلد 11– العدد 3، ص705–725 .

سليمان ، محمد (2006) ، **حوكمة الشركات ومعالجة الفساد المالي والاداري** ، الطبعة الأولى ، الدار الجامعية ، الاسكندرية ، جمهورية مصر العربية .

شاكر ، نبيل (1996) ، **الادارة الفعالة للأموال والمشروعات ، منهج تنمية القدرات المعرفية والمهارية** ، ط2، مكتبة عين شمس ، القاهرة

شوقي ، حامد ، (2002) . **حوكمة الشركات سهلة المنال بالنسبة للأسواق المقدمة صعبة المنال للأسواق الناشئة** . القاهرة : مركز المشروعات الدولية الخاصة .

صالح ، خالص صافي (2002)، الربحية : مفاهيمها وصيغ التعبير عنها ، **مجلة العلوم التجارية** ، المعهد الوطني للتجارة ، العدد 1 الجزائر .

طالب ، علاء ، و المشهداني ، ايمان (2011) **الحوكمة المؤسسية والأداء المالي الاستراتيجي للمصارف** ، الطبعة الأولى ، دار صفاء للنشر والتوزيع ، عمان ، الأردن .

عصفور ، أمريكا (2013) ، **الحاكمية المؤسسية في دائرة الجمارك** ، الطبعة الأولى ، عمان ، الأردن .

العقيدات ، هدى قاسم (2014)، **أثر تطبيق الحاكمية المؤسسية وفاعلية نظام الرقابة الداخلية وهيكل الملكية على ربحية الشركات المساهمة العامة المدرجة في بورصة عمان** ، رسالة ماجستير في المحاسبة ، كلية الدراسات العليا ، الجامعة الأردنية .

علي ، عبد الوهاب ، و شحاته ، شحاته (2007) ، **مراجعة الحسابات وحوكمة الشركات في بيئة الأعمال العربية والدولية المعاصرة** ، الدار الجامعية ، الإسكندرية ، جمهورية مصر العربية .

فرايس ، مانفيرد ، وكارلوك ، راندول ، وفلورينت ، اليزابيث (2008) **الشركات العائلية من منظور نفسي (ترجمة حنان زين الدين)** . لبنان : الدار العربية للعلوم ناشرون .

فهرس القواعد الإلزامية والإرشادية ، هيئة الأوراق المالية – (2010) ، عمان ، الأردن .

قباجة ، عدنان عبد المجيد (2008) ، **أثر فاعلية الحاكمية المؤسسية على الأداء المالي للشركات المدرجة في سوق فلسطين للأوراق المالية** ، رسالة دكتوراة ، كلية الدراسات الإدارية والمالية العليا ، جامعة عمان العربية للدراسات العليا ،عمان – الأردن .

القعايدة ، فادي فلاح (2012) **أثر الاندماج على الربحية دراسة حالة : البنك الأهلي** ، رسالة ماجستير ، كلية ادارة المال والأعمال ، جامعة الشرق الأوسط .

مطر ، محمد (2003) **الإتجاهات الحديثة في التحليل المالي والائتماني ، الأساليب والأدوات والاستخدامات العلمية** ، الطبعة الأولى ، دار وائل للنشر ، عمان ، الأردن .

المناصير ، عمر فلاح (2013) ، **أثر تطبيق قواعد حوكمة الشركات على أداء شركات الخدمات المساهمة العامة الأردنية** ، رسالة ماجستير في المحاسبة والتمويل ، الجامعة الهاشمية ، الزرقاء – الأردن .

ثانيا : المراجع باللغة الإنجليزية

Alamarneh ,A.,(2014). Corporate Governance ,ownership Structure and Bank Performance In Jordan .**International Journal of Economics and Finance ,**vol6,No6,2014.

Almaqaplah,Laith.,(2014).**The Impact of corporate Governance on The Performance of Insurance Sector in Jordan .**Masterthesis,the university of Jordan,Amman-Jordan.

Azzoz,Abedalrazzaq.,(2015) **Impact of Corporate Governance Mechanisms On Earnings Quality And Stock Return : Evidence From Amman Stock Exchange .**Master thesis,the university of Jordan,Amman-Jordan.

Bader,Nada.,(2015). **The Relationship Between Corporate Governance and Firm Performance In Non Financial Firms : Evidence From Jordan .** Master thesis,the university of Jordan,Amman-Jordan.

Brealy ,R.,Myers,S and Allen ,F.(2011) **Principle of Corporate Finance** , 10 thed.Newyork: McGraw- Hill / Irwin .

Dellaportas,Steven.,Gibson,Kathy., Alagiah,Ratam., Hutchinson, Marion., Leung ,Philomena. &Homrigh,David.,(2005).**Ethics ,Governance & Accountability**, Australia:Johnwiley& Sons .

Alhaddad ,Wesam.,Taher,S.,&Jameel,F.,(2011) .The Effect of Corporate governance on the perform of Jordanian Industrial companies : An

Empirical Study on Amman Stock Exchange .**International Journal of Humanities and Social Science ,**vol. 1 no 4 ,April 2001.

Moyer,charles.,McGuigan,James.,Rao,Ramesh.(2007)**Fundamentals of Contemporary**
Financial Management(second edition),Thomson ,USA.

Rezaee,Zabihollah.,(2009).**Corporate Governance and Ethics**,United States Of America:Johnwiley& Sons .

Ross,S.,Westerfield ,R.andJaffe,J.,**Corporate Finance** ,9 thed .(2010), USA: Mcgraw-Hill/ Irwin .

Samara,Inas.,(2012).**Family Ownership and firm Performance : The Case of Amman Stock Exchange .**Master thesis,the university of
Jordan,Amman-Jordan.

Shim,Jae.,Siegel,Joel(1986) **Theory and Proplems of Managerial Financ**e .McGraw-Hill ,Inc, USA.

Tomer,S&Bino ,A.,(2012) . Corporate governance and Bank Performance : Evidence From Jordanian Banking Industry .**Jordan Journal of Busniness Administration,**vol .8,No .2.

William , (1978) ,**The Modern Corporate** ,New York : Macmillan.

Williamson ,Q .,(1999). **The Mechanism of Corporate Governance** .Oxford university press.

ثالثا: مواقع الإنترنت

http://www.bohotti. Blogspot .com

http://www.maqar.com/?id=68152

www.ase.com.jo/ar بورصة عمان للأوراق المالية

http://epub.lib.aalto.fi/fi/ethesis/pdf/12395/hse_ethesis_12395.pdf